تطوير التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية

د. بهاء الدين عربي محمد عمار

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة أسيوط

E-mail:dr.bahaa_ammar@yahoo.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التنافسية، والميزة التنافسية، ومؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي، وموقع مصر بين الدول العالمية والعربية، ووضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بالتعليم الابتدائي في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تقدماً للتعليم الابتدائي على بعض المؤشرات في الترتيب العالمي، إلا أن هذا التحسن وهمي، فلم يحدث في القيمة الحقيقية، ولذلك فالتعليم الابتدائي المصري مازال بعيدا عن منافسة النظم التعليمية الأخرى، وتظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضعف في تنافسية التعليم الابتدائي المصري، ووضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية.

Developing the Primary Education in Egypt to Achieve the Competitive Advantage in the light of the Global Competitiveness Indicators

Abstract

The study aimed at; identifying, competitiveness and the indicators of global competitiveness of primary education and the position of Egypt among the international and Arab countries. The study also aimed at and setting up a suggested proposal to achieve the competitive advantage of

primary education in the light of the global competitiveness indicators. Descriptive method was used as it suits the nature of the study.

The study revealed that there is a progress in primary education on some indicators in the global ranking. However, this improvement is not real and it does not occur at the real value.. Therefore, Egyptian primary education is still far from competing with other educational systems, including Arabian educational systems. The competitiveness indicators launched by the World Economic Forum show a weakness in the competitiveness of Egyptian primary education .Thus, the researcher presented a suggested proposal to achieve the competitive advantage of primary education in the light of the global competitiveness indicators.

المقدمة

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش، في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة، وفي حين تقوم المنافسة بوصف هياكل الأسواق، وسلوك الأفراد والأعمال، تعنى التنافسية بتقييم أداء المؤسسات، أو الدول، ومقارنتها في ظروف المنافسة المتاحة في هذه الأسواق.

فقد عرف القرن الماضي ازديادا كبيرا في حدة المنافسة العالمية، خاصة بعدما بدأت المؤسسات الكبرى تركز على المنظور العالمي لعملياتها الإنتاجية والتسويقية؛ بمعنى آخر أنه بعد انتشار مفهوم العولمة حتى عولمة الإنتاج؛ حيث تعمل المؤسسات على نشر أجزاء من أنشطتها، وعملياتها الإنتاجية عبر مناطق مختلفة من العالم؛ حيث إن المؤسسات تنشط في إطار تندمج فيه الأسواق الوطنية في سوق عالمية ضخمة، وذلك نظرا لتقارب أذواق ورغبات المستهلكين، ثم تجمعها حول بعض النماذج والمعايير العالمية، فضلا عن هذا فإن الاتجاه يكون نحو عولمة الإنتاج أو الأسواق. (هلالي الوليد، ٢٠٠٩، ١٠)

وعرفت عدة مؤسسات- منها التعليم قبل الجامعي، والتعليم الابتدائي- في مطلع القرن العشرين تطورا سريعا بسبب تميز السوق في تلك الفترة، بارتفاع الطلب، وقلة المنافسة، أو ما يسمى بحالة الندرة، أما حاليا ومع انتقال السوق إلى حالة الفائض

في العرض، وبزيادة المنافسة للمؤسسات التعليمية، فقد ظهر لها انشغال يتمثل في ضمان تسويق ما تقوم بإنتاجه، مما أدى إلى ظهور منافسة على الإنتاج، بأعلى جودة، وبأقل تكلفة، وأصبح ينظر إلى التكلفة على أنها قيد ذو أولوية وهدف يجب بلوغه، لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية.

وقد حظي مفهوم الميزة التنافسية بأهمية كبيرة، في الوقت المعاصر، وذلك بسبب أن المؤسسات التعليمية تعيش في بيئات تتصف بالتغيير السريع والتعقيد، وتتصف بظواهر مختلفة، مثل العولمة، وطلبات العميل المتغيرة، والمنافسة المتزايدة على المنتج، بالإضافة إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(محمود على الروسان، ٢٠٠٧، ٧٣)

ومنذ أن ظهرت إدارة الجودة الشاملة في ثمانينيات القرن الماضي، وأحدثت ثورة في ميدان الإدارة، سعت المؤسسات بشكل عام، والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، إلى تطبيق الجودة في التعليم، لما لها من دور كبير، في تمكين المؤسسات، من تحقيق أهداف العميل، ولوصول المؤسسة إلى تحقيق أهدافها لابد لها من امتلاك ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات ، حيث إن امتلاك ميزة تنافسية للمؤسسة يكون من خلال اتباع مجموعة إجراءات، وتطبيق مجموعة من أدوات، ولعل متطلبات إدارة الجودة الشاملة، والتغيير التنظيمي يعد أحد هذه الأدوات. (بسام منيب على الطائي، ٢٠١٣، ٢)

ولذلك تسعى المؤسسات المعاصرة، في ظل البيئة شديدة التنافسية، إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات العاملة في النشاط نفسه، وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل، وتحقيق التميز عن طريق استثمار الطاقة الفكرية، والعقلية للأفراد. (عثمان بن عبدالله بن الصالح، ٢٠١٢، ٢).

وستضطر المؤسسات التعليمية إلى التعامل مع قضايا جديدة تحتاج إلى عنايتها الخاصة، فهي تريد لنفسها الاحتفاظ بميزات تنافسية أمام مواطنيها، وأمام العالم الخارجي، لذلك عليها أن تتخوف من عدم توافر استراتيجية قومية شاملة، حول التنمية في التوجهات والموضوعات، ومعايير الإنجاز، وفي الوقت نفسه فهي بحاجة

إلى الدعم من أصحاب المصالح، ورأس المال الخاص والدولة، وعندما يكون هذا التمويل دون إدارة قوية واعية تجيد التفاوض تصبح النتيجة هي الاندفاع نحو التنميط، ومن ثم خسارة الميزة التنافسية في الأجل الطويل.

(عثمان بن عبدالله بن محمد الصالح، ٢٠١٢، ٤)

واتجهت سياسات التعليم في كثير من الدول إلى زيادة التنافسية، بين المدارس في كافة المراحل، وذلك يرجع إلى التوجه العالمي نحو الجودة ، والتي أصبحت تؤدي دوراً مهماً في القبول بالمدارس ، ومن ثم فإن التنافسية في التعليم قبل الجامعي تسهم في تحفيز الأداء وتحقيق فاعلية المخرجات. Stephen Gibbons & (Others, 2005,1)

وقد أكد المنتدى الاقتصادي العالمي على أن التعليم الابتدائي واحداً من اثنتي عشرة ركيزة، تقاس بها تنافسية الدول، ويشير في هذا الصدد إلى أن التعليم الابتدائي وجودته، أمر حاسم بالنسبة للاقتصادات التي ترغب في التقدم، في سلسلة القيمة إلى ما هو أكبر من عمليات الإنتاج، وعلى وجه الخصوص في حضرة العولمة والاقتصاد، ومجتمع المعرفة. (The Global Competitiveness Report,2009,5)

ولذلك يجب على مؤسسات التعليم الابتدائي تحقيق الميزة التنافسية، لأنها ركيزة أساسية، يؤكد عليها المنتدى الاقتصادي العالمي، كما جاء في تقرير التنافسية العالمية، فإذا أرادت مصر أن تحقق مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للتنافسية فلابد أن يمتلك التعليم الابتدائي ميزة تنافسية تمكنه من المنافسة العالمية.

وعلى الرغم من سعي التعليم الابتدائي إلى تحقيق التنافسية فإن إحدى الدراسات تؤكد على العديد من العوامل التي تعيق تحقيق الميزة التنافسية، والمحفزة لظهور ونمو الفساد في قطاع التعليم، والتي تخلق العوامل بيئة مواتية للفساد في مجال التعليم، وتتمثل تلك العوامل في ارتفاع العائد على التعليم، حيث تمكن الدرجات الأكاديمية العليا من حصول الفرد العامل على فرصة، لرفع راتبة وتقلده

مناصب قيادية أعلى، والتعقيد والقصور في القواعد والإجراءات المؤسسية، وتدني مستوى الأجور في قطاع التعليم لكافة العاملين والموظفين، وضعف المبادئ والأخلاقيات، في كثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو إعادة إعمار.

(صابر عدلي شاكر، ٢٠١٢، ١٢٩)

ولذلك كان لزاماً على التعليم المصري بشكل عام، والتعليم الابتدائي بشكل خاص، التأسي بدول العالم المتقدم، والاتجاه نحو تحقيق الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي، من خلال تطوير الأداء الخاص بالمدارس الابتدائية، لكي تحصل مصر على مراتب متقدمة بين دول العالم.

وأصبح الحصول على ميزة تنافسية هدفاً تسعى جميع المؤسسات إلى تحقيقه، لغرض مواجهة طلبات العميل المتغيرة، حيث يتطلب الوضع التنافسي الحالي الحصول على موقع تنافسي في السوق، ولتحقيق ذلك ينبغي علينا بناء وتعزيز الميزة التنافسية.

الدراسات السابقة:

١. **دراسة أسامة أحمد عبد السلام (٢٠١٧).**

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة توافر الخدمات الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة، وعلاقتها بالميزة التنافسية من وجهة نظر المعلمين، والكشف عن دلالة الفروق في متوسطات عينة الدراسة، لدرجة توافر الخدمات الإلكترونية، في المدارس الثانوية، بمحافظات غزة، ومستوى الميزة التنافسية للمدرسة، وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة).

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج (الوصفي التحليلي)، حيث قام الباحث ببناء أداة الاستبانة واستخدمها لجمع البيانات .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخدمات الإلكترونية بلغت درجة توافر في المدارس الثانوية بمحافظات غزة، من وجهة نظر المعلمين بدرجة، وبوزن نسبى (٦٣,٢٠٪)، في حين جاء مستوى الميزة التنافسية بدرجة متوسط، وبوزن نسبى (٦٦,٤٠٪)، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة، لدرجة توافر الخدمات الإلكترونية، ومستوى الميزة التنافسية، في المدارس الثانوية بمحافظات غزة، تعزى إلى متغير الجنس ، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير (المؤهل وسنوات الخدمة).

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة طردية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى (٠,٠٥) بين الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل المدارس الثانوية، بمحافظات غزة، والميزة التنافسية لها.

وأوصى الباحث بضرورة تطوير مستوى الخدمات الإلكترونية المدرسية المقدمة للمستفيدين، من خلال العمل على تطوير الخدمات الالكترونية، في المدارس الثانوية، مما يعزز من مكانتها التنافسية، وتبنى معايير واضحة ومعلنة لضمان التميز في تقديم الخدمات الإلكترونية، وتحقيق الميزة التنافسية للمدرسة، من خلال الاستفادة من الدراسات العلمية وورش العمل، والمقترحات المتعلقة بتقديم الخدمات إلكترونياً.

٢. دراسة آمال سيد مسعود (٢٠١٥).

استهدفت الدراسة التعرف على أبعاد الميزة التنافسية ومفهومها، والكشف عن الشروط والمصادر والمتطلبات التي تساعد المدارس الحكومية على تحقيق الميزة التنافسية، كما استهدفت التعرف على الصعوبات التي تواجه تحقيق الميزة التنافسية بالمدارس الحكومية، بالتعليم العام، وكيفية مواجهتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محور الاستراتيجيات الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية حصل على درجة أهمية عالية، وحصل محور الاستراتيجيات الداخلية المتعلقة بإدارة المدرسة على درجة كبيرة من الأهمية كبيرة، كما أن محور الاستراتيجيات الخارجية التي تتحقق بمساعدة الوزارة حصل على درجة أهمية كبيرة، في حين أن محور الاستراتيجيات الخارجية التي تتحقق بمساعدة الجهات والأفراد حصل على درجة أهمية كبيرة أيضاً.

٣. دراسة Taghreed,Mohamed (2015)

استهدفت الدراسة التعرف على دور إدارة الموارد البشرية ومدى تحقيق الميزة التنافسية بالمدارس الشاملة بالرياض، كما استهدفت أيضاً إلى تحري أو فحص أو معرفة أدوار الإدارة، في هذه المدارس، ومدى قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم إعداد استبانة كأداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة بعد تحليل استجابة ٢٦٦ مفحوصاً أن هناك ثلاثة من تسعة أبعاد لإدارة الموارد البشرية في الدراسة ذات درجة منخفضة في توظيف الموارد البشرية، وفي العلاقات العامة والخدمات، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن المدارس الشاملة بالرياض ليست في الوضع، أو المكانة التي تجعلها ذات ميزة تنافسية، في إدارة الموارد البشرية، مع المدارس الأخرى في السعودية، أو على المستوى الدولي.

٤. دراسة عيسى الأسطل(٢٠١٣).

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة مديري المدارس الخاصة في محافظات غزة، لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية، والكشف عن دلالة الفروق في استجابات أفراد العينة، تبعاً لمتغيرات الدراسة (النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والمنطقة).

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس الخاصة بمحافظات غزة.

وقد قام الباحث بتصميم أداتي الدراسة (استبانتين)، حيث تعلقت الاستبانة الأولى بمتغيرات درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة، وتعلقت الاستبانة الثانية بمتغيرات الميزة التنافسية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الميزة التنافسية للمدرسة، وعملية ممارسة إدارة الجودة الشاملة عند مستوى دلالة ٠,٠٥، حيث توجد علاقة قوية بين كل مجال من مجالات الميزة التنافسية (الكفاءة ، والمتميزة، والابداع والابتكار، والاستجابة لاحتياجات المستفيدين) ومجالات عملية ممارسة إدارة الجودة الشاملة.

وقد أوصى الباحث بضرورة الاستعانة بفريق العمل عند مواجهة المشكلات المدرسية، ومكافأة العاملين بناء على أدائهم، وتفويض الإدارة بعض صلاحيتها للعاملين، وعقد دورات وورش عمل للمعلمين في مجال ادارة الجودة الشاملة، وزيادة العلاقة مع المجتمع المحلى، واستخدام مصادر تعليمية متنوعة لتوضيح الدروس، وإشراك الطلبة المتميزين في المدرسة، في عمليات تطوير وتحسين المدرسة.

٥. دراسة لبنى محمود عبدالكريم (٢٠١٣)

استهدفت الدراسة التعرف على أبرز صيغ تعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي، في بعض الدول الأجنبية المختارة، واقتراح الإجراءات لتعزيز التنافسية، في التعليم قبل الجامعي المصري.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وأدوات بورتر لتحديد الصيغ الأجنبية لتعزيز التنافسية، والتي تتضمن العناصر المؤثرة في إيجاد بيئة مدرسية تعزز التنافسية ونموذج القوى الخمس.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلات تعوق قدرة التعليم قبل الجامعي على تعزيز التنافسية، من خلال عدم الاهتمام بمراعاة ظروف الطلب، وتقديم مخرجات لا ترعى احتياجات سوق العمل.

٦. دراسة أروى عطا فضيل المناصير(٢٠١٢).

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الثانوية العامة، وعلاقتها بالميزة التنافسية وضمان جودة التعليم في مدارسهم.

وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة إدارة المعرفة لدى مديري مدارس الثانوية العامة في الأردن بشكل عام كانت متوسطة ، وأن درجة الميزة التنافسية لهذه المدارس كانت متوسطة ، وأن درجة ضمان جودة التعليم كانت متوسطة أيضاً.

كما أكدت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى (0,05) بين درجة ممارسة إدارة المعرفة لدى مديري مدارس الثانوية العامة في الأردن، ودرجة تحقيق الميزة التنافسية فيها، إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٤)، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى (0,05) بين درجة ممارسة إدارة المعرفة لدى مديري مدارس الثانوية العامة في الأردن، ودرجة تحقيق ضمان جودة التعليم فيها، إذ بلغ معامل الارتباط (٠,٤٩٦).

وأوصت الدراسة أن تقوم وزارة التربية والتعليم باستحداث مراكز مزودة بخبراء للمعرفة يُسهمون في مساعدة مديري المدارس، وتقديم الأساليب الكفيلة لتطوير قدراتهم في استيعاب المعرفة، وإدارتها ضمن عملياتها المختلفة، بالشكل المناسب والملائم لمدارسهم؛ وذلك لسد الفجوة المعرفية بين ما يُعرف، وما لا يُعرف، وتقليص حجمها

قدر الإمكان، كما أوصت بضرورة القيام بالمزيد من دراسة وتقييم واقع المدارس الحكومية، ورصد مواقع الخلل والضعف في إمكاناتهم، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمدارس، وتوفير كافة السبل، لتسهيل مهمة المنافسة مع بعضها بعضا، والارتقاء بنوعية الخدمات التعليمية التي تقدمها، والاهتمام أكثر بوضع المدارس الحكومية ؛ لتغيير نظرة المجتمع نحو ضعف أداء هذه الفئة من المدارس، ولا نغفل عن وجود بعض المدارس الحكومية المتميزة.

٧. دراسة Christopher et all (٢٠١١).

استهدفت الدراسة التعرف على المهارات والسمات التي يجب على معلمي التسويق إيضاحها للطلاب، لكي يمتلكوا ميزة تنافسية مستدامة في ظل سوق العمل التنافسي، كما استهدفت الدراسة التعرف على ما على الخبراء والمسئولين عمله، من أجل مساعدة الطلاب في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة.

استخدم الباحثون منهج المسح الاجتماعي، من خلال مسح لعينة الدراسة من الطلاب، والمعلمين، وخبراء التسويق، والتعرف على وجهات نظرهم تجاه المهارات والسمات التي تعد ذات أهمية للطلاب، ليحققوا ميزة تنافسية مستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المهارات الأساسية مثل التفكير الناقد، والاتصال، وحل المشكلات، تعد ذات أهمية كبيرة، لدى الخبراء عن المعلمين والطلاب، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الخريجين يجب أن يمتلكوا القدرة على المحاسبية الذاتية، وأن يبينوا أسباب قراراتهم.

كما أكدت نتائج الدراسة أنه يجب على المعلمين والمربين أن يؤكدوا على أهمية مشاركة الطلاب وتنمية مهارات الاتصال، وتضمين ورش عمل لتنمية المهارات الرئيسة، وترويج الخدمات وإتاحتها خارج حجرات الدراسة، وتشجيع الطلاب على أن

يكونوا مبدعين وذوي آفاق متفتحة وأن يوضحوا للطلاب مزايا وعيوب الانضباط المدرسي.

٨. دراسة Karnyshev, A.D.;Kostin,A.K. (2010)

استهدفت الدراسة التعرف على السمات التي يجب على خريجي المدارس الثانوية في هذه الآونة امتلاكها، ومدى أهمية هذه السمات في تحديد التنافسية.

واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، من أجل التعرف على فوائد امتلاك الكفاءات البين ثقافية، في تعزيز الميزة التنافسية لدى خريجي المدارس الثانوية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه السمات لها أهمية كبيرة، ومن بينها الكفاءات البين ثقافية، والتي تعد من أكثر السمات أهمية في حياة الطالب العملية.

كما أكدت نتائج الدراسة على أهمية الكفاءات البين ثقافية كمكون رئيس في إعداد الطلاب لتعزيز قدراتهم التنافسية.

٩. دراسة Anne Marie (2008)

استهدفت الدراسة تصميم دراسات بحثية دائمة للتقييم، وتعزيز الميزة التنافسية من خلال الاعتماد على دراسة طويلة المدى للطلاب.

استخدمت الدراسة منهج المسح، وهو المناسب لطبيعة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة أن معدل القبول ودرجة متوسط الفصل الدراسي تعد من المؤشرات الجوهرية للتخرج، كما أوضحت الدراسة أن مستوى الرضا عن المرشد الأكاديمي تعد مؤشراً جوهرياً، وأن الثقة بالنفس، والرضا لدى المعلمين، والشعور المجتمعي، تعد من المؤشرات المهمة للنجاح التام، وتحقيق الميزة التنافسية.

١٠. دراسة Diana Epstein (2006)

استهدفت الدراسة التعرف على دور الرأي العام في دعم النظام التعليمي، وإدراكه لأهمية الاستثمار في التعليم، والتعرف على دور الدعم الاستثماري

الفيدرالي المستمر للتعليم، في تحقيق التنافسية العالمية، وأساليب ضمان وصول كافة الطلاب لمستويات الإنجاز العليا، والعائد الاقتصادي والوظائف، والسبيل للطبقة الوسطى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم هو أساس مستقبل التنافسية الأمريكية واقتصادها القوي، لذا أوصت بالاستثمار في التعليم لتحقيق النمو الاقتصادي، وضرورة ضمان العائد من الاستثمار في التعليم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الآتي:

- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناولها الميزة التنافسية لتعليم قبل الجامعي.
- معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في الآتي:

- تناولها الميزة التنافسية مرحلة التعليم الابتدائي وتطويره.
- كما أنها تختلف عن الدراسات في أنها تقوم بوضع الإجراءات والآليات التي يمكن من خلالها تطوير التعليم الابتدائي، في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية.
- تحليل نتائج تقارير التنافسية العالمية على مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- تختلف عن الدراسات السابقة في تناولها للميزة التنافسية للجوانب المختلفة للعملية التعليم بالمرحلة الابتدائية، بينما تناولت الدراسات السابقة الإدارة المدرسية، وإدارة الموارد البشرية والجودة، وعلاقتها بالميزة التنافسية.

مشكلة الدراسة:

تعاني الدول العربية بشكل عام- وجمهورية مصر العربية بشكل خاص- بدرجات متفاوتة الفجوة الرقمية، نتيجة التطور المحدد في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة، الناجم بدوره عن ضعف كبير في البنية التحتية التقنية، وعدم تطور قطاع الاتصالات، ونقص الاستثمارات فيه، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يدل على إيلاء أهمية لتطوير الطاقة الابتكارية، ولم يكن مؤشر تطور رأس المال البشري أحسن حالاً، إذ ما زالت معدلات الأمية مرتفعة، ومستوى المهارات مقاسا بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعد اقل المستويات في العالم النامي، كما أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، أعلى من متوسط الفجوة في الدول النامية. (نوري منير، ٢٠٠٦، ٤٢)

ولذلك فهناك حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم المصري، وتنشأ هذه الحتمية عن اجتماع ضغوط ناشئة واختلالات وظيفية متراكمة، وتنشأ هذه الضغوط عن حاجة مصر إلى تحسين قدرتها التنافسية، في الاقتصاد العالمي، القائم على المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب، لعدد متزايد، ومتنوع من الطلاب. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية، ٢٠١٠، ١٠).

فهناك ضرورة، لأن تسعى المدارس لتحقيق الميزة التنافسية، واستدامتها باستخدام الفلسفات العامة للميزة التنافسية ، لكن بمحتوى استراتيجي مختلف عما هو في القطاع التجاري الخاص، يعكس رسالة المدرسة وأهدافها، ويعتمد على إجراء تحسينات وتميز في العمليات التي تضمن سلامة مخرجاتها.

(عيسى الأسطل، ٢٠١٣، ب)

وقد أكدت إحدى الدراسات أنه على الرغم من أن هناك العديد من الجهود والمحاولات الجادة في تطوير التعليم، من خلال دمج التقنية والحوسبة وتدريب المعلمين على توظيفها، واستخدامها فإن هذه الجهود، لم تؤد إلى إحداث ثورة تربوية حقيقية تجعل التعليم قادراً على المنافسة العالمية.

(نازم ملكاوي، وعبد السلام نجادات، ٢٠٠٧، ١٣٧)

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه المدارس الحكومية في تحقيق الميزة التنافسية أن المناخ المدرسي يغلب عليه الأداء الروتيني، وكثرة أعباء المعلم. (آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ٦٧)

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المدرسة بشكل عام، والمدرسة الابتدائية بشكل خاص، ببذل العديد من الجهود في تطوير إدارة الموارد البشرية، لتحقيق الميزة التنافسية، من خلال تدريب مدير الموارد البشرية والعاملين المدرسة (Taghreed,Mohamed,2015,1)، كما أوصت إحدى الدراسات بوضع تصور لتعزيز التنافسية، في التعليم قبل الجامعي المصري، ويتضمن محاور الأهداف، والمبادئ التي يرتكز إليها التعليم قبل الجامعي، والقبول التسويقي المدرسي، والمعلمين، والبرامج، والتدريس، والتعلم، والتقييم مع توضيح قابلية التصور للتطبيق. (لبنى محمود عبدالكريم، ٢٠١٣، ٣)

وقد لاحظ الباحث أن هناك تأخراً وتذبذباً في تنافسية التعليم الابتدائي المصري، كما جاء في تقرير التنافسية العالمية في الثلاثة تقارير الأخيرة، فقد خرجت مصر من الترتيب العالمي للتعليم، بشكل عام من مائة وخمس وثلاثين دولة، وفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٦- ٢٠١٧)، كما أن مصر جاءت وفق التقرير نفسه في المرتبة المائة والأربع والثلاثين من مائة وثمان وثلاثين دولة، على مؤشر جودة التعليم الابتدائي، ووفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٥- ٢٠١٦) جاءت في المرتبة المائة والتسع والثلاثين، أي المرتبة قبل الأخيرة، من مائة وأربعين دولة، على مؤشر جودة التعليم الابتدائي، ووفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٥- ٢٠١٤) جاءت في المرتبة المائة وواحد وأربعين من مائة أربع وأربعين دولة، على مؤشر جودة التعليم الابتدائي، كما لاحظ

الباحث أن التقدم في الترتيب بين ٢٠١٥- ٢٠١٧ تقدم وهمي، حيث إن القيمة التي حصلت عليها مصر في تلك الفترة ثابتة وهي (٢,١).

ويدل ذلك على أن المؤشرات المتداولة في التعليم الابتدائي قاصرة جميعاً، عن التأشير على جودة التعليم، وإن كان هناك بعض المؤشرات التي تسهم في التدليل على جودة النظام التعليمي، ولذلك ما تم التوصل إليه من استنتاجات، من جراء استخدام هذه المؤشرات - وحصول الكثير من المدارس الابتدائية في مصر على الجودة- لا يحقق التنافسية للتعليم الابتدائي.

وربما يرجع تراجع الترتيب العالمي للتعليم الابتدائي إلى تزايد أعداد التلاميذ في مقابل قلة المباني المدرسية حيث واجهت المدارس عديداً من التحديات الكبيرة التي تؤثر على التنافسية المحلية والدولية للمدرسة، مثل المعلم غير المؤهل تعليمياً وتربوياً، وضعف الإمكانات التعليمية، واعتماد الإمكانات التعليمية واعتماد المناهج على الجانب النظري، دون الجانب العملي، وقلة ملاءمة المناهج للتطور العلمي، ومتطلبات سوق العمل، وقلة الاهتمام بالأنشطة المختلفة، وغيرها من التحديات.

(آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ١٧)

ولذلك فقد بات جلياً الحاجة إلى وضع آليات وإجراءات تمكن المدارس الابتدائية بجمهورية مصر العربية من تحقيق الميزة التنافسية، وتتمكن من الوصول إلى مرتبة متقدمة بين المؤسسات التعليمية على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة البحث في" تطوير أداء التعليم الابتدائي من خلال وضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي بجمهورية مصر العربية".

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي وهو:

كيف يمكن تطوير أداء التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية والميزة التنافسية وأنواعهما والهدف من بناء المزايا التنافسية والاستراتيجيات التنافسية الخمس لتقييم وضع المدارس الابتدائية؟
- ما مراحل الميزة التنافسية وخصائصها ومصادرها وأبعادها لدى مؤسسات التعليم الابتدائي؟
- ما مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي؟ وما موقع مصر بين الدول العالمية والعربية على هذه المؤشرات؟
- ما التصور المقترح والآليات المقترحة لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي بجمهورية مصر العربية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على:

١. التنافسية والميزة التنافسية، ومراحل الميزة التنافسية وخصائصها، وأبعادها لدى مؤسسات التعليم الابتدائي، والاستراتيجيات التنافسية الخمس لتقييم وضع المدارس الابتدائية
٢. مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي، والتعرف على موقع مصر، بين الدول العالمية والعربية، على هذه المؤشرات.
٣. وضع تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية بالتعليم الابتدائي، في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية.

أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهمية مما يلي:

- من أهمية الموضوع، إذ يتناول المزايا التنافسية بالتركيز على محاولة تحديد الركائز الأساسية التي تمكن المؤسسة من بناء مزايا تنافسية راسخة غير قابلة للتقليد والمحاكاة، والمتمثلة في الكفاءة، والجودة، والتحديث، والاستجابة السريعة.
- أهمية تحقيق الميزة التنافسية، في التعليم بشكل عام، والتعليم الابتدائي بشكل خاص، وذلك لأنه من المؤسسات الضرورية لتنمية وتطور التعليم بصفة عامة.
- تسهم دراسة موضوع الميزة التنافسية في إضافة مرجعاً نظرياً وتطبيقاً لكل مؤسسة تعليمية، ترغب في تحقيق النمو المستمر، وضمان الاستمرارية في خلق مستويات متفوقة من القيمة.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يسترشد بها القائمون على إدارة التعليم الابتدائي، في تطوير الخصائص التي تنفرد بها المؤسسة، والاحتفاظ بها لوقت أطول، بشكل يجعلها تتفوق على منافسيها، بما تقدمه من خدمات متميزة للعملاء.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، وذلك لأن هذا المنهج لا يكتفي بوصف ما هو كائن فقط، بل يقوم بتفسير النتائج، واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، والمغزى بالنسبة لمشكلة الدراسة.

حدود الدراسة:

فقد تمثل في الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية، وقد اعتمد الباحث على آخر ثلاثة تقارير عن التنافسية العالمية الصادرة من المنتدى الاقتصادي (٢٠١٤- ٢٠١٥)، و(٢٠١٥- ٢٠١٦)، و(٢٠١٦- ٢٠١٧)، وقد اختار الباحث ست دول للمقارنة بينها وبين مصر، وقد جاء الاختيار بناء على ترتيب الدول على مؤشر التعليم، وفق تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٦- ٢٠١٧)، فقد تم اختيار

فنلندا وسويسرا بوصفهما أفضل دولتين في العالم، وقطر والإمارات بوصفهما أفضل دولتين على مستوى الوطن العربي، وموريتانيا واليمن بوصفهما الدولتين العربيتين الواقعتين في مؤخرة الترتيب وتقاربهما في الترتيب من مصر.

مصطلحات الدراسة:

الميزة التنافسية:

تعرف الميزة التنافسية بأنها " مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استثمار الفرص الخارجية، أو الحد من أثر التهديدات، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المؤسسة على استثمار مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة، أو التكنولوجيا، أو القدرة على تخفيض التكلفة، أو الكفاءة التسويقية، أو الابتكار، أو التطوير، أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة. (ثابت إدريس، وجمال المرسى،٢٠٠٢، ٥٨)

ويعرف الباحث الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي أن تكون المدارس الابتدائية قادرة على الاستفادة، مما لديها من قدرات وإمكانات مختلفة، من خلال بعض الإجراءات، والآليات الاقتصادية، والإدارية، والسياسية التي تتخذها لتقديم خدمة تعليمية عالية الجودة، مما ينعكس إيجابياً على تحقق الأهداف التي تسعى إليها وإرضاء عملائه(من أولياء الأمور- والتلاميذ)، وإعداد التلاميذ بشكل مميز، وفريد، بحيث لا يتمكن المنافسون الآخرون من اللحاق بها، ويكون هناك طلب مستمر عليها، لما تتمتع به من إشباع لحاجات العملاء، لأن ما تتمتع به سمات أصيلة في المدارس الابتدائية.

مؤشرات التنافسية العالمية:

المؤشر العالمي للميزة التنافسية هو مقياس تجميعي، جرى تحسينه مؤخرا، يقدم استعراضا عاما شاملا لمجموعة عوامل تتعلق بالقدرة التنافسية. (وفقاً لتقرير التنافسية، ٢٠٠٦). (المجلس الوطني المصري للقدرة التنافسية، ٢٠٠٦، ٣٥).

وقد أصبح المقياس التجميعي يضم اثنتي عشرة ركيزة تتضمن كل منها العديد من المؤشرات وفق التقارير الثلاثة، موضوع الدراسة (٢٠١٤- ٢٠١٥)، و(٢٠١٥- ٢٠١٦)، و(٢٠١٦- ٢٠١٧).

ويرى الباحث أن مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي هي تلك المؤشرات التي جاءت في تقارير التنافسية العالمية الصادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي تضمن تحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، سواء أكانت تندرج تحت ركيزة التعليم الابتدائي، أو أي ركيزة أخرى.

إجراءات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تمت للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، ووضع التصور المقترح.

للإجابة عن السؤال الأول: قام الباحث بالاطلاع على المؤتمرات والرسائل العلمية والندوات وفحص الكتب والمراجع، وذلك للوقوف على المقصود بالتنافسية، والميزة التنافسية، وأنواعهما، والهدف من بناء المزايا التنافسية.

للإجابة عن السؤال الثاني: قام الباحث بالاطلاع على المؤتمرات، والرسائل العلمية، والندوات، وفحص الكتب، والمراجع، وذلك التعرف على مراحل الميزة التنافسية، ومصادرها، وأبعادها لدى مؤسسات التعليم الابتدائي.

للإجابة عن التساؤل الثالث: قام الباحث بالاطلاع على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، كما جاءت في تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٤- ٢٠١٥)، (٢٠١٥-

٢٠١٦)، (٢٠١٦- ٢٠١٧) وذلك التعرف على مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي، وموقع مصر بين الدول العالمية والعربية على هذه المؤشرات.

وللإجابة عن التساؤل الرابع: قام الباحث بالاستفادة من نتائج الدراسة وتحليلها بهدف وضع تصور مقترح، يرتكز على فلسفة وأهداف وإجراءات وضمانات تكفل تحقيقه.

للإجابة عن السؤال الأول: ما المقصود بالتنافسية والميزة التنافسية؟ وما أنواعهما؟ وما الهدف من بناء المزايا التنافسية؟

أولاً: مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث، فيما إذا كان عن مؤسسة، أو قطاع، أو دولة؛ فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، وتختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. من خلال مسح التعريفات المستخدمة في الأدبيات و بخاصة تلك التي تستند إليها التقارير الدولية للتنافسية، سنعطي صورة أوضح، لما يفهم بالتنافسية، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:

فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع، والخدمات بالنوعية الجيدة، والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى. (وديع محمد عدنان، ٢٠١١، ١٢٢)

ويعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفى الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل". (طارق نوير، ٢٠٠٢ ، ٥٠)

أما بالنسبة لتعريف معهد التنافسية الدولية Institute of Global Competitiveness(IGC):" فتتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى"، وقد وضع لهذا التعريف مجالات تتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمارات الأجنبية.

(وديع محمد عدنان ،٢٠٠٣، ٦٠- ٧٠)

وتكون المؤسسة ذات تنافسية إذا كان بمقدرتها إنتاج السلع، أو الخدمات بجودة عالية، أو كلفة منخفضة، مقارنة بالمنافسين المحليين والدوليين، والتنافسية هي المرادف لتحقيق الربح في المدى الطويل للمؤسسة، والقدرة على تحسين أحوال العاملين، وتزويد مالكيها بعائدات ممتازة (القضاة عبد الله ، ٢٠٠١، ١٤)، وبالنسبة للمؤسسات التعليمية أن تكون قادرة على تقديم خريج ذي جودة عالية وقادر على المنافسة المحلية والعالمية.

ثانياً: المقصود بالميزة التنافسية:

يصعب تحديد مفهوم واحد ودقيق للميزة التنافسية، نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة في المفهوم ومحتوياته، لذا لابد من النظر للميزة التنافسية على أنها مفهوم متغير، وديناميكي بفعل الزمان، والمكان، والسياق، وهو مفهوم عام ومتعدد الأوجه، وله طبيعة متعددة الأبعاد، مرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد(عثمان بن عبدالله الصالح، ٢٠١٢، ١)، ويمكن عرض بعض مفاهيم الميزة التنافسية فيما يلي:

يرى "بورتر" أن الميزة التنافسية لا تختص بالدولة، وإنما بالمؤسسة، "فالميزة التنافسية تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض، بشكل واع، الزيادة السعرية المفروضة. (Michael Porter, 2000, 80).

وتمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي المهم الذي يساعد في اقتناص الفرص، ويقدم فرصة جوهرية وحقيقية، لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها. والتنافسية هي المصدر الذي يعزز وضع المؤسسة، بما يحققه من الأرباح الاقتصادية، ومن خلال امتيازها على منافسيها في مجالات المنتج، والسعر، والكلفة، وبالتالي التركيز على الإنتاج. (Betlis, R.A. & Hitt, M.A. 2000, 7)

وتشير الدراسات إلى أن المزايا التنافسية هي خاصية معينة، أو مجموعة خصائص، تمتلكها المؤسسة وتميزها عن غيرها من المؤسسات، بحيث تحقق لها موقفا قويا تجاه مختلف الأطراف. وأن التحدي الحقيقي الذي تتعرض له أية مؤسسة ليس إنتاج أو تقديم المنتجات، بل القدرة على الإشباع المستمر لحاجات ورغبات الزبائن المتغيرة. وقد تنامى دور الزبائن، وأصبح من الصعب فرض المنتجات عليه، لذا فإن إيجاد مزايا تنافسية في المنتجات التي تقدمها المنظمة، من شأنه تحقيق رضا الزبائن، وزيادة ولائهم، ومن ثم القدرة على بقاء واستمرار المؤسسة. (Covin, J. 175 G. et al, 2000,

في حين هناك من عرفها بأنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين، في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية، من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا. (وديع محمد عدنان، ٢٠٠١، ١٢٣).

وتشير الميزة التنافسية إلى المجالات التي يمكن للمؤسسة أن تنافس غيرها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة، دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية، أو التسويقية، أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها وكفاءاتها البشرية. فالميزة التنافسية تعتمد على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط

القوة والضعف الداخلية، إضافة إلى الفرص، والمخاطر المحيطة، والسائدة في بيئة المؤسسة، مقارنة بمنافسيها. (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،١٩٩٩، ٢٧)

كما تعرف بأنها: " خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تنفرد بها المؤسسة، ويمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبياً نتيجة صعوبة محاكاتها، أو التي تحقق خلال تلك المدة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين، فيما تقدمه من خدمات أو سلع" . (حسن على الزعبي، ١٣٨، ٢٠٠٥)

كما تعرف الميزة التنافسية في التعليم على أنها: " قدرة المؤسسة على تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة، مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها ومعلميها فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفي الوقت نفسه يعكس ثقة المجتمع فيها، ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها. (محمد إبراهيم ، ٢٠٠٩، ١٥).

و الملاحظ من هذه التعريفات السابقة أن عماد التنافسية هو الجودة لتلبية الطلب العالمي، ومواجهة المنافسة الدولية، ولذلك ينبغي على الهيئات المسئولة عن الجودة التركيز على معايير عالمية نضمن من خلالها تحقيق ميزة تنافسية، وحتى تصبح المدارس الابتدائية قادرة على الاستفادة، مما لديها من قدرات وإمكانات مختلفة، لتقديم خدمة تعليمية عالية الجودة، ومن ثم ضمان التنافس على مستوى العالم.

الفرق بين القدرة التنافسية والميزة التنافسية:

يعزي الظهور الأول لمصطلح الميزة التنافسية إلى عام " Chamberlaun 1939" وعام "Selzmick 1959"، حيث ربطا الميزة بالمقدرة، واعتبرت بالتالي أنها شيء، يمكن استخدامه ضمن إستراتيجية المؤسسة. (حسن على الزغبي، ٢٠٠٥، ١٣٧)

ولكن البعض قد استخدم الميزة التنافسية والقدرة التنافسية بمعنى واحد، فالبعض يرى أن القدرة التنافسية تتضمن عدة معان، منها: القدرة التنافسية، والمزايا الإستراتيجية، والحد التنافسي، والمزايا التنافسية. (يوسف النسور، ٢٠٠٧، ١٠٥)

ويرى الباحث أن المفهومين مختلفان، فالميزة مصطلح أكثر عمقاً لأن المؤسسة التي لديها قدرة تنافسية تكون لديها ما يمكنها من التنافس في هذه اللحظة، وقد لا تستطيع التنافس إذا لم يتم استغلال ما لديها من مقومات لتحقيق التنافسية، وإذ تمكنت المؤسسة من تحقيق القدرة التنافسية، بحيث أصبحت صفة أصيلة داخل المؤسسة يمكن أن نطلق على المؤسسة أنها حققت الميزة التنافسية، فالميزة التنافسية ترتبط بالمؤسسات التي أصبحت لديها من صفات تنافسية واضحة تجعلها منافسة لغيرها من المؤسسات التي تقوم بالنشاط نفسه، ولذلك فالمؤسسات تحتاج إلى تحقيق الميزة التنافسية.

ثالثاً: أنواع التنافسية والميزة التنافسية:

١. أنواع التنافسية:

تقسم التنافسية وفق الزمن إلى نوعين، هما: التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية: (عمار بوشناق،٢٠٠٢، ١١)

أ- التنافسية الملحوظة:

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا تتفاءل بشأن هذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير، لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب- القدرة التنافسية:

إن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من المعايير، حيث إن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يُعد ضرورياً لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده، وعلى خلاف التنافسية الملحوظة، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

٢. أنواع الميزة التنافسية:

كما تقسم الميزة التنافسية إلى نوعين رئيسين من المزايا التنافسية هما: التكلفة الأقل، وتمايز أو تمييز المنتج على النحو التالي:

أ- **التكلفة الأقل:**

بمعنى قدرة المؤسسة على تصميم وإعداد وتسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى التي ممكن أن تقوم بالمنافسة، وبما يحقق عائد أكبر. (Porter,1998,23)، وتعد سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين (آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ٣٢)

ب- تمييز المنتج:

ويقصد به قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز أو فريد عن المؤسسات الأخرى المنافسة، على أن يكون له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى- وخصائص خاصة بالمنتج،....)، لذا من الضروري فهم المصادر المحتملة لتميز المنتج، وتوظيف قدرات، وكفاءة المؤسسة لتحقيق جوانب التميز. (Porter, 1998,23)، وتتطلب هذه المزايا توافر مهارات وقدرات عالية المستوى، مثل تدريب المعلمين والعاملين بالمدرسة.

(آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ٣٢)

ويرى الباحث أن النوع الأول من أنواع الميزة التنافسية قد يصلح مع المؤسسات، أو الشركات التي تتعامل مع منتجات مادية، لكن حين التعامل مع موارد بشرية، كما

في المؤسسات التعليمية فلابد من توافر النوع الثاني وإلا أصبحت المؤسسة غير قادرة على تحقيق الميزة التنافسية، لأن العبرة في هذه المؤسسات ليست بتقليل التكلفة ولكن بقدرات ومؤهلات الخريج أو التلميذ.

رابعاً: الهدف من بناء المزايا التنافسية:

ينبع الهدف من الميزة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة كبرى في تخصيص الموارد، واستخدامها لتشجيع الإبداع والابتكار، بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، ورفع مستوى نوعية الإنتاج، وكذا مستوى معيشة المستهلكين، من خلال خفض التكاليف والأسعار، بالإضافة إلى أن الميزة التنافسية تسهم في تجاوز إحدى العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية. (على أحمد ديوب،٢٦،٢٠٠٦)

كما أنها تؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع الأخرى للمؤسسة، فهي تؤدي إلى تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة، ومستمرة في خفض تكاليف الإنتاج، وفي رفع وتحسين جودة المنتجات، وتقديم كل ما هو جديد، ويحفز روح الخلق والإبداع، كما تعتمد الميزة التنافسية أكثر من استراتيجية للمنافسة، كاستراتيجية التمييز، أو التركيز، أو القيادة، أو التكلفة الشاملة، وتستطيع المؤسسة توظيف التكنولوجيا لصالحها، ومن ثم القدرة على اغتنام الفرص التسويقية، وتحقق الميزة التنافسية قيمة مضافة، من خلال اعتمادها على سلسلة القيمة للأنشطة الرئيسة، والمساندة ضمن القطاع التي تعمل فيه. (يوسف النسور، ٢٠٠٧، ١٠٥)

ولقد أصبحت الميزة التنافسية أكثر ضرورة، فهي تؤثر على المؤسسات التي تحتاج إلى تنمية، فضلاً عن مجرد توفير البقاء، وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم، كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشية أفرادها وزيادتها، ومما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية، تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري، من مختلف جوانبه في التنظيم الاقتصادي، وفي

التنظيم الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى التطورات العلمية والتكنولوجية. (عبد الحكيم عبد الله النسور، ٢٠٠٩، ٢١)

كما أن الميزة التنافسية تهدف إلى زيادة القدرات العقلية والمهارات، فإنها تنمي الموارد البشرية، وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة توافر التفكير الناقد، والقدرة على حل المشكلات، والتعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها، والقدرة على التعاون والعمل الجماعي، والإبداع والابتكار، والتنوع في الثقافات والاتجاهات، ومهارات القيادة، ومهارات الاتصالات الشفهية والمكتوبة، والالتزام بأخلاقيات العمل، واحترافية الأداء، والالتزام بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقيات العامة.

(Noe et.al,2008, 18)

ويرى الباحث أن الميزة التنافسية تعد بمثابة السلاح الأساسي للمدارس الابتدائية، لمواجهة التقدم التكنولوجي، والانفجار المعرفي المتنامي، ويأتي ذلك من خلال قيامها بتنمية معرفتها التنافسية، ومقدرتها على تلبية احتياجات التلاميذ وأولياء أمورهم، كما تعد معياراً مهماً لتحديد المدارس الابتدائية الناجحة عن غيرها، لأن المدارس الناجحة تتميز بإيجاد نماذج جديدة متفردة، ويصعب تقليدها ومحاكاتها.

خامساً: الاستراتيجيات التنافسية الخمس لتقييم وضع المدارس الابتدائية:

الاستراتيجيات التنافسية الخمس، أو القوى الخمس، أو قوى التنافسية

الخمس كما حددها بورتر، وهي دخول منتجات جديدة للسوق، مثل الظروف الجغرافية، أو الاستراتيجيات الجديدة للسوق، أما القوى الشرائية فتتمثل في خيارات المشترى وأهمية المنتج، وقوى المولين، وتتضمن العلاقات مع العملاء، ومستوى الخدمة، والتغطية الجغرافية، والقوى الجديدة في السوق تتضمن تطور التكنولوجيا، وتأثير التشريعات، وبدائل الأسعار، ودرجة المنافسة وتظهر جميعاً بوضوح في حجم

المؤسسة، وتميزها، ومدى ثبات وتغير الأسعار(Michael E.Porter.2008.93)، وتتمثل فيما يلي:

١. درجة المنافسة مع الخصوم: Degree of rivalry

تعد الكيفية التي تتنافس فيها المؤسسات المختلفة بشكل عام، والمدارس بشكل خاص، محدداً أساسياً لجاذبية وربح تلك المؤسسة، فكثافة المنافسين يمكن أن تؤثر في تكاليف التسويق والتوزيع وجذب العملاء- التلاميذ- وهذا يؤثر بشكل مباشر في الربحية، فكلما كانت كثافة المنافسة عالية كان المنتج أقل جاذبية، وتتخذ المنافسة بين المنافسين عدة أشكال، مثل تخفيض الأسعار، أو تقديم منتج جيد، وتؤدي المنافسة، بلا شك، إلى تخفيض ربح المؤسسة. (عبد الحكيم عبدالله النسور، ٢٠٠٩، ٢٠)

ويمكن أن نميز المنافسة بين المدارس من خلال(آمال مسعود على، ٢٠١٥، ٤٣):

- عدد المدارس: كلما زاد عدد المدارس الموجودة في الحيز التعليمي قلت حصة المدرسة من السوق المستهدفة.
- مقدار النمو في الأسواق: كلما قل النمو في السوق، زادت المنافسة بين المدارس، للحفاظ على حصة كل واحدة منها.
- درجة تميز المخرجات: الفروقات غير الملموسة بين المخرجات، أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المدارس ترفع من درجة المنافسة.

٢. تهديد المنتجات البديلة: Substitute

تحدد وفرة البدائل الربح المحتمل للمؤسسة فهو طريق وضع سقف على الأسعار، ولتقليل حدة تأثير البدائل ينبغي أن تزيد المؤسسة من نوعية المنتج أو تمييزه، ولحظ porter أن هناك نوعين من البدائل: النوع الأول: التحسن السريع: يأتي التغيير التكنولوجي المستمر بالتحسن السريع في خصائص المنتج، أو التقليل من التكلفة، مما يؤدي إلى صعوبة في إيجاد بدائل جديدة، النوع الثاني: المؤسسات ذات

الأرباح العالية: تستطيع البدائل الناتجة من المؤسسات ذات الأرباح العالية بتقديم أسعار منخفضة. (عبد الحكيم عبدالله النسور، ٢٠٠٩، ٢٠)، فتظهر المنافسة في المدارس الابتدائية عند تغير الرسوم الدراسية للأقل أو للأكثر، وبالتالي لا تكفي دراسة المنافسين الذين يعملون في المجال نفسه وهو المدارس الابتدائية الحكومية، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين، لتشمل البدائل الأخرى من المدارس الخاصة. (Michael E.Porter.2008.93)

٣. التهديد من دخول منافسين جدد Barriers to entry

إن إنشاء مدرسة جديدة، وعملها داخل المجتمع، يؤثر على نصيب المدارس الأخرى العاملة في المجال نفسه، وكلما كان من السهل الحصول على ترخيص لإنشاء مدرسة في المرحلة نفسها، كان العدد المتوقع لدخول مدارس جديدة ومنافسة كبيرا مما يؤثر على نصيب المدارس الأخرى من العملاء، وعادة ما يؤدي هذا إلى عدم إقبال التلاميذ على هذه المدارس، (Michael E.Porter.2008.93) ولذلك فإن دخول مدارس ابتدائية جديدة يمثل، لا محال، تهديداً للمدارس الابتدائية الموجودة حالياً.

فللداخلين الجدد في المنافسة قدرات جديدة لا يمكن تجاهلها، حيث تكون لهم الرغبة في اقتحام حصص السوق، وهذا ما قد يخلق قواعد جديدة ويغير من الوضعية التي كانت تحتلها المؤسسات، وربما يؤدي ذلك إلى إجبار المؤسسة لتخفيض هامش الربح حتى تستطيع أن تظل باقية في السوق.

٤. القوة التفاوضية للموردين Supplier power

إن للموردين تأثيراً على كل مؤسسة، لأنها تشكل عنصراً مهماً في خلق سلسة القيمة، ومع ذلك، كما يمكن أن يكون التأثير أكبر إذ احتكر الموردون السوق، أو إذا كان التحول إلى موردين آخرين من الصعب لأسباب تكاليف، أو عدم وجود بدائل

لمنتجاتهم، وتكون مجموعة الموردين قوية إذا تحقق ما يلي: سيطرة عدد قليل من الموردين، وغياب المنتجات البديلة. (جوبر محمد، ٢٠١٢، ٩٥)

فالتأثير الذي يحدثه الموردون على المدارس الابتدائية يمكن أن يؤثر على مردوديتهم، وذلك بتحكمهم في أسعار المواد الأولية أو النصف مصنعة، وزيادة على ذلك، فرضهم لشروط بيع معينة، أو امتلاكهم الحق في بعض الأنشطة التسويقية كالتوزيع مثلا.

٥. القوة التفاوضية للعملاء Buyer power:

يشكل العملاء قوة مؤثرة في التنافسية، حينما تكون مرنة جدا اتجاه تغيرات الأسعار، ومساومتهم على المزيد من الخدمات، كما أن العملاء يشكلون قوة إذا تحققت لهم جملة من الظروف، منها إذا كان العميل مجرد مستقبل للخدمة، أو في حالة تحقيق أرباح منخفضة، أو تشكيل العملاء لتكامل خلفي، أو لعدم أهمية سعر المنتج بالنسبة للجودة، وكذا امتلاك العملاء لمعلومات تامة عن تفاصيل الخدمة.(جوبر محمد، ٢٠١٢، ٩٤)

إن تأثير العملاء على المؤسسة يتمثل في قدرتهم على التفاوض في تدني الأسعار، ورفع النوعية، وتنويع في الخدمات، الأمر الذي يكون له تأثير على مردودية المؤسسة.

يتضح مما سبق أن هناك خمس قوى أساسية، أو قوى التنافسية الخمس كما حددها بورتر، تتمثل في درجة المنافسة مع الخصوم، وتهديد المنتجات البديلة، والتهديد من دخول منافسين جدد، والقوة التفاوضية للموردين، والقوة التفاوضية للعملاء.

للإجابة عن السؤال الثاني: ما مراحل الميزة التنافسية؟ وما مصادرها أبعادها الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم الابتدائي؟

أولاً: مراحل الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي:

تمر الميزة التنافسية بمجموعة من المراحل وهي(نبيل محمد مرسي، ٢٠٠٦، ٨٦):

المرحلة الأولى: التقديم:

تعد أطول مرحلة للمؤسسة التي أنشأت الميزة، بسبب أنها المرحلة التي يتم فيها بذل الجهود المالية، والفكرية، والبشرية لاكتشاف الميزة، وتطويرها، وتقديمها إلى السوق.

المرحلة الثانية: التبني:

وهي مرحلة الجني وقطف ثمار المجهودات المبذولة في المرحلة السابقة، وفيه تعرف الميزة رواجاً وولاءً من طرف العملاء والمشترين، وبالتالي تحقق المؤسسة أقصى ربحية لها فيها.

المرحلة الثالثة :التقليد:

نظراً لشيوع الميزة التنافسية في وسط السوق وتحقيقها الأرباح لمالكيها، يحاول المنافسون تقليد أو محاكاة هذه الميزة، مما يسبب حالة من الركود، شيئا فشيئا، فتنخفض نتيجة لذلك، وتتراجع أسبقية المؤسسة بعد توفر البدائل لدى المنافسين، والتي غالبا ما تكون رخيصة الثمن، بسبب غياب عدد من التكاليف، خاصة تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف التسويق.

يتضح من المراحل السابقة أنه من الأمور الضرورية أن يقوم التعليم الابتدائي- متمثلا في المسئولين عنه، سواء على المستوى القومي أو المحلي أو على مستوى المؤسسة- بالبحث عن النقاط التي من الممكن أن يتميز به عن غيره من مدارس التعليم الابتدائي، على المستوى المحلي والعالمي، ومن ثم بذل كل الجهود سواء

أكانت فكرية أم مالية أم إدارية أم اقتصادية، والتي من الممكن أن تسهم في بناء وتحقيق الميزة التي تم التوصل إليها وتطويرها، ومن ثم تطبيقها وعرضها، ومن ثم الانتقال إلى جني ثمار الميزة التنافسية، والتي تظهر من خلال الإقبال على مدارس التعليم الابتدائي، ورضاء العملاء(التلاميذ- وأولياء أمورهم) عن الخدمات المقدمة في المدارس، بيد هذا الوضع لا يبقى طويلاً نظراً للتغيرات المجتمعية المختلفة، وسعي المدارس الابتدائية الأخرى المحلية والعالمية إلى الحصول على ميزات تنافسية، تمكنها من السيطرة على الأسواق العالمية، ولذلك فهناك حتمية على مؤسسات التعليم، بشكل عام، والتعليم الابتدائي بشكل خاص، أن تظل دائمة البحث عن ميزة تنافسية تمكنها من السيطرة على السوق العالمي.

ثانياً: خصائص الميزة التنافسية:

تعد الميزة التنافسية ظاهرة تلازم ظهورها مع التطور الذي عرفته الاقتصاديات إلى جانب ما أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات، مما أكسب المؤسسات قدرة كبيرة على الإبداع والابتكار، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الكفيلة لضمان تنافسية أعلى، وقدرة أكبر على المواجهة، كما أن للميزة التنافسية خصائص تتسم بها دون غيرها(طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، ٢٠٠٧، ٣٠٩)، ومن هذه الخصائص ما يلي:

١. صعوبة: بمعنى أن تكون هناك صعوبة في تقليدها، أو محاكاتها، أو إلغائها من قبل المنافس، ولذلك فيمكن الدفاع عنها.(نوال نصر، ٢٠١٣، ١٧١)

٢. متجددة: حيث تتجدد وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة، وقدرات وموارد المؤسسة الداخلة من جهة أخرى(طاهر محسن الغالبي ، وائل محمد إدريس، ٢٠١٣، ٣٠٩)، ولذلك فهي تحقق الاستمرارية عبر الزمن.(نوال نصر،٢٠١٣، ١٧١)

٣. نسبية: حيث إنها تحقق بالمقارنة وليست مطلقة.(محمود حسين الوادي، على فلاح الزغبي، ٢٠١١، ٦٤).

٤. مرنة: بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة ويسر، وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، أو تطور موارد وقدرات المؤسسة التي تعمل على تحقيقها. (طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، ٢٠١٣، ٣٠٩)

٥. حاسمة: بمعنى أنها تتيح للمدرسة عامل السبق والتفوق على المنافس.(نوال نصر،٢٠١٣، ١٧١)

ثالثاً: مصادر الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي:

هناك العديد من المصادر الضرورية لتحقيق الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي، ويمكن التمييز بين ثلاثة مصادر للميزة التنافسية لمؤسسات التعليم الابتدائي، هي:

١. **التفكير الاستراتيجي:**

تستند المؤسسات إلى استراتيجيات معينة، بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها، من خلال الحيازة على ميزة تنافسية، والاستراتيجية هي تلك الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهدافها. (طه حسين نوي، ٢٠٠٦، ١٠٣)، وصنف M.Porter استراتيجيات التنافس إلى ثلاثة أصناف:

أ- **إستراتيجية قيادة التكلفة:**

يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى تخفيض تكلفتها من خلال توفير المعلومات الكافية على عناصر التكلفة المختلفة، والتأثير على عناصر التكلفة، من خلال الروابط التجارية المختلفة التي تربطها بالموردين.

إن اعتماد المؤسسة إستراتيجية الحد من التكلفة وبيع منتجاتها بأسعار منخفضة، والاكتفاء بهامش ربح منخفض، تمكنها من الحصول على نصيب كبير من السوق. (زغدار أحمد، ٢٠١١، ٥٠)

ب- **إستراتيجية التمييز:**

تستند إستراتيجية التميز إلى التركيز على قدرة المؤسسة على تقديم خدمة متميزة ومتفردة للعملاء عبر صيغ مختلفة، مثل الإبداع في التصميم والتكنولوجيا: السمعة، ومكانة المنتج التجارية، وقنوات التوزيع، (صالح عبد الرضا رشيد، إحسان دهش جلاب، ٢٠٠٨، ٣٠٨)، وتقديم خدمات مختلفة، وسمات خاصة للخريج، وتقديم خدمة ممتازة، وتوفير قطع الغيار، والجودة المتميزة، والريادة التكنولوجية، ومدى واسع من الخدمات المقدمة، والسمعة الجيدة، وتتزايد نجاح هذه الإستراتيجية كزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها. (نبيل مرسي خليل، ١٩٩٨، ١١٨).

إن إستراتيجية التميز لا تعني أن المؤسسة لا تعير اهتماما لتخفيض التكلفة، إذ إن ذلك ليس هو الغرض الرئيس من هذه الاستراتيجية، وأن العلاقة بين إستراتيجية قيادة التكلفة وإستراتيجية التميز هي علاقة تبادلية، ذلك أن النشاطات المطلوبة لبلوغ مرحلة التميز تطلب إنفاقا، كالبحث والتطوير، وكما أن العميل بدوره قد يضحي ببعض أشكال التميز مقابل حصوله على منتجات منخفضة السعر، وبعبارة أخرى يتوجب على المؤسسة التي تعتمد على هذه الاستراتيجية أن تخفض التكاليف في الجوانب التي لها صلة مباشرة بمصدر التميز.

(صالح عبد الرضا رشيد، إحسان دهش جلاب، ٢٠٠٨، ٣٠٨)

ت- **إستراتيجية التركيز أو التخصيص:**

تهدف إستراتيجية التركيز إلى إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من العملاء، أو بواسطة التركيز على سوق جغرافي محدود، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج، وتقوم فكرة هذه الاستراتيجية على أن قيام الشركة بخدمة سوق

مستهدف وضيق سيكون، أكثر فاعلية وكفاءة، عما هو عليه الحال عند قيامها بخدمة السوق ككل. (مايكل بورتر، ٢٠١٠، ٨٠).

٢. المـــوارد المالية:

يعد توافر رأس المال في المؤسسة من أهم العناصر القادرة على تحقيق الميزة التنافسية (فاطمة محمد الربابعة، ٢٠٠٦، ٣٥)،ممثلة في الموارد المتميزة (كالموارد المالية، وطاقة إنتاجية ممتازة...الخ). (عبد السلام أبو قحف، د:ت،٢٦٤).

وتوفير المتطلبات الأساسية: مثل الأجهزة، والمعدات الحديثة، ووسائل الاتصال السريعة والكفاءة، والتي تتسم بعدد من الخصائص الأساسية، كالتجديد التقني المستمر، والسريع الذي يشهده قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والذي يعيق قدرة البلدان النامية في طموحها، كما تستوجب تزايد الحاجيات في مجال تكنولوجيا الاتصال توفير استثمارات هائلة، تعجز العديد من البلدان النامية عن رصدها، مما يحتم اللجوء إلى أساليب استثمار جديدة.(على كنانة محمد عبد المجيد، ٢٠٠٥، ٧٥)

فيتوقف على بناء وتعزيز الميزات التنافسية للمؤسسة- التعليم الابتدائي- تحسين جودة الموارد المستخدمة في تحقيق الخدمة، وتعظيم عائداتها، وتطوير وتفعيل العمليات من خلال استثمار الأساليب الإدارية الحديثة، كإعادة هندسة العمليات(الهندرة)، وإدارة الجودة الشاملة، وكذلك التحسين المستمر في الأداء، وضرورة ابتكار وتطوير ميزات تنافسية جديدة، وتوظيفها بطريقة فعالة، تهدف إلى التصدي لقدرة محاكاة المنافسين لميزاتها التنافسية الحالية.(على السلمي، ١٩٩٥، ١٠).

كما تؤدي تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في تحسين الكفاءة في الخدمات المقدمة، وتحقيق الميزة، عبر عمليات إيجاد واستيعاب المعرفة، وكذلك ابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في أداء الأعمال، ولكن الاستفادة من هذا العنصر لم تقتصر على مؤسسة بعينها، حيث تستطيع الكثير من المؤسسات الحصول على هذه التكنولوجيا.

(فاطمة على الربابعة، ٢٠٠٦، ٣٥)

وقد أكدت إحدى الدراسات على أن المعلومة تعد العصب الحسي، والمادة الخام لنظام المعلومات، وكذلك نظم المعلومات تكون بمثابة أهم مورد من موارد المؤسسة التربوية الناجحة التي تسعى لتحقيق مزايا تنافسية، على حساب المؤسسات التربوية المنافسة. (أسامه احمد عبد السلام، ٢٠١٧، ٤٦)

فلضمان نجاح الميزة التنافسية لابد من وجود الموارد والكفاءات العالية، حيث إن المنافسة لا تقتصر فقط على وضع الاستراتيجيات التنافسية، بل امتدت إلى البحث والتطوير بصفة مستمرة بالاعتماد على الموارد والكفاءات. (فايزة بريش،٢٠٠٥، ٣٧).

٣. المـــوارد البشرية:

إن العامل الحاسم في تحقيق الميزة التنافسية حسب مقاربة الموارد هو العامل البشري الذي يمتلك المهارات، والكفاءات، والمعارف المتميزة، والذي يلقى من إدارة الإبداع التحفيز والتوجيه المناسبين، ففي ظل التحولات التي تشهدها البيئة التنافسية زادت الأهمية الاستراتيجية للموارد والكفاءات البشرية، بحيث انتقل العالم من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد بالأساس على إجمالي المعارف، والمهارات، والقدرات التي تمتلكها الكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتحسين المستمرين. (جمال الدين المرسى، ٢٠٠٣، ١٢)، فهما يتمثلان في المهارات المتميزة (كالمعرفة الفنية، والقدرات، والذكاء). (عبد السلام أبو قحف، د:ت،٢٦٤).

إن أهم مكونات الكفاءة بالنسبة للكثير من المؤسسات يتجسد في إنتاجية العاملين، ذلك العنصر الذي يقاس عادة بالمخرجات بالنسبة لكل موظف مع أخذ الثوابت في الاعتبار، فإذا ما حققت المدرسة الابتدائية مستوى عالياً من إنتاجية الموظف في مجال معين، فسوف تحقق المستوى الأدنى من تكاليف الإنتاج، بمعنى آخر

ستمتلك المؤسسة ميزة تنافسية مرتكزة على التكلفة. (رفاعي محمد الرفاعي، ومحمد احمد عبد المتعال، ٢٠٠١، ١٩٦)، ويضمن ذلك توافر كفاءات بشرية، تتمثل في نوعين:

١. كفاءات فردية:

تتمثل في الخصائص التي يتميز بها العاملون بالمدرسة من معلمين، ومديرين، ووكلاء، وأخصائيين وغيرهم. (آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ٣١)

٢. كفاءات جماعية:

هي تلك المهارات والمعرفة الناتجة عن تضافر وتعاون وشراكة المدرسة، والأسرة، ومؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم تحقيق تنافسية متواصلة في المجال التعليمي. (آمال سيد مسعود، ٢٠١٥، ٣١).

يتضح مما سبق أن هناك مصادر من الضروري حصول المدارس الابتدائية عليها، حتى يتمكن من تحقيق الميزة التنافسية، وتتمثل هذه المصادر في التفكير الاستراتيجي، والموارد المالية، والموارد البشرية (الكفاءات البشرية)، ويرى الباحث أن اعتماد مدارس التعليم الابتدائي على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر، وهو تمكن المنافسين الآخرين من تقليدها بسهولة، لذلك إذا أرادت مؤسسات التعليم الابتدائي أن تحقق ميزة تنافسية، وبشكل مستمر، يجب أن تعدد مصادر الميزة التنافسية لكي تصعب على المنافسين.

رابعاً: عوامل بناء الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي:

تعمل الإدارة العليا في المؤسسات التعليمية بشكل عام، والتعليم الابتدائي بشكل خاص، على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال ما تقدمهُ من منتجات، تحقق حاجات ورغبات العميل(المتعلمين، أو أولياء أمور التلاميذ)، أو القيمة التي يتمنى التلاميذ الحصول عليها من الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي، ومن خلال استطلاع

بعض المصادر في هذا المجال تبين لنا أن هناك نوعاً من التطابق بين آراء عدد من الكتاب حول العوامل الأكثر شيوعاً، والتي يعد كل واحد منها بمثابة بعد أساسي لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية، وتتمثل هذهِ العوامل في الجودة، والكلفة، والأبداع، والمرونة، والتسليم:

١. الجودة:

في حقيقة الأمر يصعب الحديث عن الجودة، دون توقع الصورة النهائية للمنتج المطلوب الحصول عليه، كما يصعب الحديث عن الجودة، أو تحديد مقوماتها، أو معاييرها، قبل تعيين المعادلة التي ستحكم النظرة إلى المنتج النهائي المطلوب تقويمه، أو فحص نوعيته، سيبني الحكم على وظيفية المنتج، أو على تركيبته، أو على عناصره المكونة، أو شكله، أو قدرته على إثارة إعجاب المستهلكين به. (هبه نخله، ٢٠٠٣، ٦٣)

والجودة تقاس من خلال ما تحققه الخدمات من قبول لدى العملاء، ومستوى أداء هذه المنتجات والخدمات، والجودة العالية من شأنها أن تساعد في تكوين اسم ذي سمعة جيدة، وتقليل الجهد والوقت الذي يصرف في إصلاح عيوب المنتج، ولا ينبغي النظر للجودة على أنها تقليل عيوب المنتج، بل يجب النظر إليها على أنها وسيلة لإسعاد المستهلك وإرضائه، بما يجعله أكثر ارتباطاً بالمؤسسة. (على الناظر، ٢٠١١، ٥٢)

ويمكن تصنيف الجودة إلى:

أ- جودة المنتج:

هي الغاية من إنشاء مستوى مناسب من جودة المنتج وهي التركيز على احتياجات العملاء، ويختلف مستوى الجودة في تقديم الخدمات بحسب السوق المستهدف، ومن مميزات الخدمات عالية الجودة ارتفاع أسعارها في السوق.

ب-جودة العميل:

هي الغاية من إنتاج منتجات خالية من العيوب، لأن العملاء يرغبون بتحقيق أهدافهم دون أية عيوب.

ويرى الباحث أن تحقيق الجودة الخاصة بالمرحلة الابتدائية أمر مهم لضمان قدرة النظام التعليمي على تحقيق الميزة التنافسية، وإن كان تحقيق متطلبات العميل في المرحلة الابتدائية يختلف عن تحقيق متطلباته أو إرضائه من خلال السلع المختلفة، وذلك لأن جودة الخريج في المرحلة الابتدائية لا يمكن أن تصل إلى نهايتها (أي أن تكسبه جميع المهارات والمعارف) في المرحلة الابتدائية وحدها.

فإذا كانت المدرسة الابتدائية تريد أن تحقق الجودة فلابد لها من التعرف على مقدار الفجوة، بين توقعات العميل وطبيعة الخدمة المقدمة، والسعي بأن تكون طبيعة الخدمات داخل المدرسة أعلى من توقعات العميل.

٢. التكلفة:

يُعد هذا العنصر من أهم محددات التنافسية لارتباطها بتحديد أسعار الخدمات، وترتبط التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف خدماتها.

(يوسف مسعداوي، ٢٠٠٧، ٤٧).

فالمؤسسة التي تتمكن من السيطرة على كلفتها، وتجعلها في أدنى نسبة، مقارنة بالمنافسين في المجال ذاته، فإنها سوف تمتلك اليد العليا في السوق، وتكون في موقع جيد، يتيح لها القدرة على السيطرة على السوق، ولها القدرة على ردع الداخلين الجدد، وأن تخفيض الكلفة يتيح للمؤسسة تقديم خدمات بأسعار أقل، أو بنفس أسعار المنافسين، ولكن مع خدمات إضافية. (أحمد خليل الحسيني، وآخرون، ٢٠١٣، ٥).

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المؤسسات التعليمية تستطيع تقليل التكاليف، لكن التحدي هو ما إذا كان بالإمكان الحفاظ على مستوى الجودة المطلوب لمخرجات التعليم، ورفع الأسعار، والبقاء في السوق، ودخول أسواق جديدة، وتقديم خدمات جديدة، أو تقديم مزيج من تلك الاستراتيجيات، فعدد محدود من المؤسسات- في الولايات المتحدة الأمريكية- قامت بالتوسع الجغرافي، لكن العديد من المؤسسات التعليمية تقوم الآن بإجراء تحول هيكلي استراتيجي حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، وهكذا فإن اعتماد استراتيجية التميز على تكنولوجيا المعلومات، والإفادة منها في تميز التعلم والتعليم، يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، كما أن دمج الإنترنت في الاستراتيجية العامة للمؤسسة يجعل من هذه التكنولوجيا القوية الجديدة قوة محركة للميزة التنافسية. (بدر مبروك العتيبي، ٢٠١٥،٧٠).

ويرى الباحث أن التحكم في التكاليف يمثل بعدا تنافسيا يكون السعي إلى تحقيقه من خلال اهتمام مستمر لكل مسئول داخل مؤسسات التعليم الابتدائي، من أجل اكتساب الميزة التنافسية، ولذلك يجب عليها أن تبحث عن طرق لتخفيض تكاليف نشاطها، وبشكل مستمر، وأن تخفيض التكاليف ليس ثابتاً أو أمراً عشوائياً، يمكن أخذه بلا دراسة، ولكنه يتطلب تحسيناً مستمراً وبحوثاً متواصلة من أجل أن نكتشف مصدراً مهما لتحسين وتخفيض التكاليف على ألا يوثر ذلك على الكفاءة.

٣.الإبداع:

يشير مفهوم الإبداع إلى التفرد والتميز بالخدمات التي تقدمها المؤسسة، وسرعة تطوير الجديد، أو تقديم عمليات وخدمات جديدة، من خلال تطوير العمل والتقنيات المستعملة. (عبد الستار محمد العلي، ١٩٩٩، ٤٠)

وفي ظل المنافسة الشديدة يظهر بوضوح دور الإبداع كعامل حاسم في ترجيح كفة مؤسسة عن غيرها من المؤسسات، وخصوصاً عند تشبع الأسواق بالعروض، فإن غالبية المؤسسات تلجأ إلى استراتيجية تخفيض التكلفة، لكن المؤسسة المبدعة تعول على الخدمات المبتكرة التي من الممكن أن تكون أعلى سعرا، إلا أنها غالبا ما تحقق أرباحا جيدة، عن طريق استقطاب الزبائن الذين يركزون على التميز الخدمي المبدع، وعند هذا المستوى نقول إن المؤسسة المبدعة هي التي تحقق أرباحا مالية كلما اشتدت المنافسة أكثر. (جوبر محمد، ٢٠١٢، ٨١)

ولذلك تعطي المؤسسات التعليمية، موضوع الابتكار، اهتماماً كبيراً، خاصة في ظل البيئة المضطربة، ولا عجب في بحث المؤسسات التعليمة، بشتى الطرق والوسائل، لتحقيق الابتكار واستدامته، وأما الاندماجات والتحالفات والمشاريع المشتركة بين المؤسسات فإنها دوافع نحو اقتناء تكنولوجيا جديدة وأفكار جديدة، أو أي معلومات ومعرفة تُسهم في مساندة المؤسسات لتعزيز قدرتها، على ابتكار منتجات أو خدمات بما يضمن لها البقاء ويعزز من ميزتها التنافسية. (على الناظر، ٢٠١١، ٥٠)

ويعد الإبداع هو أهم بعد للميزة التنافسية، وعلى المدى الطويل يمكن النظر إلى المنافسة، كعملية موجهة بواسطة الإبداع، ورغم أن كل عمليات الإبداع لا يتحقق لها النجاح، فإن عمليات الإبداع التي تحرز نجاحاً يمكن أن تشكل مصدراً رئيساً للميزة التنافسية، لأنها تمنح المؤسسة شيئاً يفتقر إليها المنافسون، ويسمح للمؤسسة بالتفرد بتمييز نفسها، وبالتالي اختلافها وتميزها فضلاً عن فرض أسعار عالية لخدماتها، أو انخفاض تكاليفها بنسبة كبيرة مقارنة بمنافسيها. (رفاعي محمد الرفاعي، ومحمد أحمد عبد المتعال، ٢٠٠١، ٢٠١)

وحتى تحافظ مؤسسات التعليم الابتدائي على الإبداع داخل أنظمتها، وفي خصائص خريجيها يتوجب عليها التركيز على وظائف البحث والتطوير، والتصميم، وزيادة الإنفاق عليها، والجودة العالية للخدمة، وامتلاك القدرة على تطوير معدات الإنتاج. (علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، ٢٠٠٩، ١٦٢)، وبذلك أصبح تشجيع الإبداع في التعليم الابتدائي أمراً ضروريا من أجل تحقيق ميزة تنافسية، وقد ازدادت أهمية الإبداع في تحقيق الميزة التنافسية في ظل ازدياد حدة المنافسة بين المدارس الابتدائية المحلية والعالمية، وذلك لتجنب الخروج من التصنيف العالمي للتنافسية. فلم يعد كافيا أو حتى مرضيا الأداء داخل مدارس التعليم الابتدائي، على اختلاف أنواعها، بالطرق الروتينية التقليدية؛ لأن الاستمرار بها يؤدي إلى التوقف، فلابد أن تقوم بإعادة تشكيل، أو إعادة عمل الأفكار الجديدة، لتأتي بشيء جديد، ويتم من خلاله التوصل إلى حل لمشكلة ما، أو إلى فكرة جديدة وتطبيقها.

٤. المرونة:

إن كلاً من الكلفة الأقل والجودة الأفضل، لا يمكن أن تؤمن تفوقا تنافسياً ما لم يصاحبها مرونة عالية، تتلاءم مع رغبات العملاء.

وتعرف المرونة بأنها القدرة على إجراء التغييرات في الموقع السوقي التي تعتمد على الإبداعات في التصميم والأحجام، وتعنى قدرة العمليات على التغير من خدمة إلى أخرى، أو من عميل إلى آخر، بأقل تكلفة، أو تأثير، حيث أصبحت المرونة السلاح الفعال في المنافسة إذ تتضمن القدرة على تشكيلة واسعة من الخدمات الجديدة بصورة مستمرة، (عبد الستار العلي، ٢٠٠٠، ٤٤) وتتجلى المرونة في نوعين(إسماعيل صبحي كحيل، ٢٠١٦، ٤٩):

أ- **مرونة المنتجات**: وهي قدرة المؤسسة على مسايرة التغيير في التصميم، والناتجة عن تفضيلات العملاء والتطورات التكنولوجية.

ب- **مرونة الحجم**: القدرة على تغيير حجم الإنتاج زيادة، أو نقصاً، لمتابعة التغيرات في مستوى الطلب.

يتضح من السابق أن المرونة ضرورية لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، من خلال الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في تقديم الخدمات، وبما يناسب العملاء، إن المرونة تعني قدرة المؤسسة على تغيير العمليات التي تقوم بها المؤسسة، أو إجراء تغيير في خطة التطوير، سواء أكان ذلك يتطلب تغيير أداء العمليات أو تغيير طريقة ووقت أداء العمل، فالعميل يحتاج إلى تغييرات داخل المؤسسات، لكي تلائم التغيرات المجتمعية ويناسب التطور في الجانب التكنولوجي.

٥.التسليم:

يعد التسليم أحد أبعاد المنافسة البالغة الأهمية التي تعكس قابلية المؤسسة على تلبية متطلبات عملائها في الوقت المحدد، فضلاً عن تحقيقها للعديد من المنافع التي تنعكس على تعزيز موقعها في السوق، مقارنة بمنافسيها (احمد عوني أحمد، ٢٠١٠، ٤٣)، وقد ظهر التسليم، كبعد له أهمية، بعد أن ازدادت أهمية الوقت للعملاء وازدادت المنافسة القائمة على أساس الوقت بين المؤسسات، فالكثير من المؤسسات تسعى إلى توسيع قاعدتها مع العملاء من خلال التسليم في الموعد المحدد، وإيصال الخدمة إليه ويتمثل هذا البعد من خلال تقديم خدمات جديدة بأوقات سريعة، وخصوصاً في الخدمات التي يكون عمرها قصيراً. (أحمد خليل الحسيني، وآخرون، ٢٠١٣، ٥)

وقد قسم بُعد التسليم إلى قسمين هما(بسام منيب الطائي، وإسراء وعد الله قاسم، ٢٠١٣، ٢٦١):

أ- **سرعة التسليم:** وتعني قابلية المؤسسة على تقديم الخدمات إلى العملاء بأسرع وقت ممكن (التسليم في الوقت المحدد)

ب- **اعتمادية التسليم:** وتعني قابلية المؤسسة على تسليم الخدمات في الموعد، أو قبل الموعد، المستحق للتسليم (التسليم في الوقت المحدد).

يتبين من السابق أن بُعد التسليم هو بمثابة القاعدة الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم الابتدائي، للمُنافسة بين المؤسسات التي تقوم بالدور نفسه في الأسواق، من خلال التركيز على خفض المُهل الزمنية، والسرعة في الإعداد بأقصر وقت ممكن، وأن هناك ثلاث أسبقيات لبعد التسليم، تتعامل بالوقت، وهي: سرعة التسليم، والتسليم بالوقت المحدد، وسرعة التطوير، ويلاحظ أن بعد التسليم يظهر بشكل أوضح في الشركات، في تقديمها للمنتجات وتصميمها لمنتجات جديدة، وتقديمها إلى الزبائن، ولكن في مؤسسات التعليم الابتدائي تظهر في الالتزام، بأوقات الحصص، وبداية ونهاية الفصل الدراسي، ومدى الالتزام بالأهداف التي تسعى إليها، وتحقيقها في وقتها، وسرعة إجراء التطوير داخل المؤسسة.

للإجابة عن السؤال الثالث: ما مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي؟ وما موقع مصر بين الدول العالمية والعربية على هذه المؤشرات؟

مؤشرات التنافسية العالمية للتعليم الابتدائي، وموقع مصر على خريطة التنافسية:

نظراً لأهمية التنافسية العالمية فقد لجأت هيئات عديدة إلى إعداد تقارير عن التنافسية، وفقا لمؤشرات تختارها وهذه الهيئات هي: تصنيف المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) (مقره بسويسرا) ويقدم تصنيفا سنويا يرتكز على ٨ عوامل، وتصنيف البنك الدولي، ويعتمد على ٦٤ متغيرا في ٥ عوامل، وتصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية، وهو مؤشر طوره معهد HERITAGE بالولايات المتحدة الأمريكية و قد

اعتمد لدراسة درجة الحرية على عشرة عوامل، و كل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات، وتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) (سويسرا) ويقدم مؤشرا يحتوي على ١٢ ركيزة. (ناجي بن حسين، ٢٠٠٩، ٦٧- ٧٥)

وقد اعتمد الباحث على المؤشرات التنافسية العالمية التي جاءت في تقرير التنافسية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك لأن مؤشر التنافسية الخاص بالتعليم الابتدائي أكثر وضوحا من تقارير الهيئات الأخرى، كما أن التقرير يضم أكبر عدد من الركائز، مقارنة بتقارير الهيئات الأخرى.

كما يعد تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس الميزة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة العمل، كما أنه يُعد- أيضا- أداة لتوجيه السياسات التعليمية لبلدانهم على المستويين الكلي، والجزئي، بغية النهوض بالتنافسية، خاصة في ظل التحديات، والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي. (ريحان الشريف، و هوام لمياء، ٢٠١٣، ٣٣)

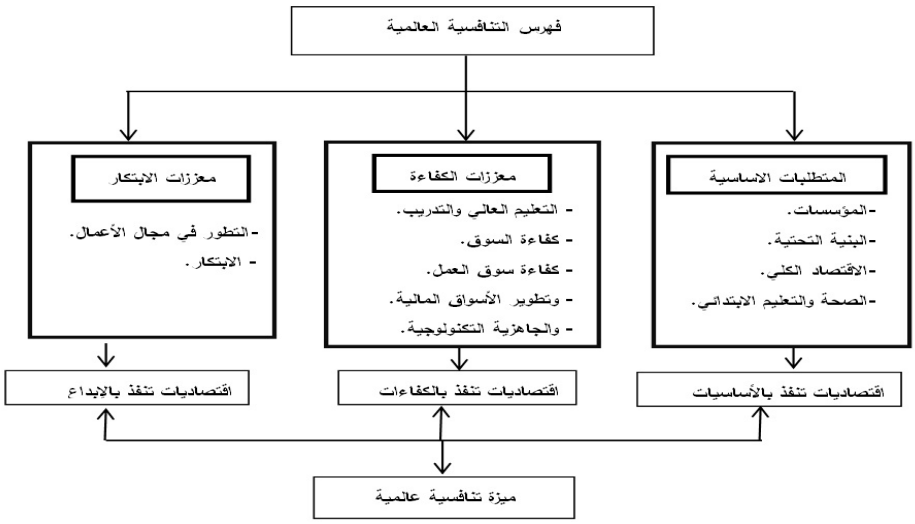

شكل (١)

يوضح فهرس التنافسية العالمية من إعداد المنتدى الاقتصادي العالمي، وقام الباحث ببعض الإضافات عليه(The Global Competitiveness Report,2016,6).

يتضح من الشكل السابق محاور التنافسية العالمية التي جاءت في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، والركائز الخاصة بكل متطلب، والتي تشتمل على اثنتي عشرة ركيزة.

وتتجمع المؤشرات الفرعية الركائز للميزة التنافسية في ثلاث فئات تتعلق بصورة تقريبية بالتحديات الرئيسة التي تواجه البلاد، عند المستويات المختلفة للنمو، ويراعى المؤشر العالمي للميزة التنافسية الظروف المختلفة بين البلدان وبعضها البعض، ومستويات التنمية فيها. (المجلس الوطني المصري للقدرة التنافسية، ٢٠٠٦، ٣٥).

وتشير فئة المتطلبات الأساسية إلى المؤسسات، والبنية التحتية، والاقتصاد الكلي، والموارد البشرية الأساسية (الصحة، والتعليم الابتدائي)، كما تشير فئة معززات الكفاءة إلى التعليم العالي والتدريب، وكفاءة السوق، وكفاءة العمل، وتطوير الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجي، وحجم السوق، وتشير فئة معززات الابتكار إلى التطور في مجالات الأعمال والابتكار.

يتضح من السابق أن مؤشرات التنافسية العالمية تدور حول اثنتي عشرة ركيزة أساسية، توزع على ثلاث مجموعات، هي: المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة، وعوامل تطور الأعمال والابتكار، وقد قام الباحث باستخلاص المؤشرات الخاصة بالتعليم الابتدائي، والتي جاءت في تقرير التنافسية الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين، مجموعة تتضمن المؤشرات المرتبطة بالتعليم الابتدائي، والثانية مرتبطة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، وإيضاح موقع مصر على الخريطة العالمية والعربية، ومقارنتها بفنلندا، وسويسرا، وقطر، والإمارات، وموريتانيا، واليمن، كما جاء في التقارير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، (٢٠١٥- ٢٠١٦)، (٢٠١٦- ٢٠١٧)، ويمكن عرضها، وذلك فيما يلي:

أولاً: مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر:

وهي تلك المؤشرات التي جاءت تحت الركائز المرتبطة بالتعليم الابتدائي، أو التعليم العالي، وكانت لها مؤشرات مرتبطة بالتعليم قبل الجامعي، ونعرف فيما يلي هذه المؤشرات وموقع مصر على مؤشرات التنافسية العالمية والتي جاءت في تقرير التنافسية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي:

١. مؤشر جودة التعليم الابتدائي:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت المتطلبات الأساسية- ووزنها٢٠- ٦٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالصحة والتعليم الابتدائي، وتمثل الصحة٥٠٪، والتعليم الابتدائي٥٠٪، والتعليم الابتدائي به مؤشران أحدهما هو جودة التعليم الابتدائي

جدول (١) يبين جودة التعليم الابتدائي

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١	٦,٧	١	٦,٧	١	٦,٧
سويسرا	٢	٦,٢	٤	٦,١	٤	٥,٩
قطر	٦	٥,٨	٩	٥,٧	٩	٥,٦
الإمارات	١٢	٥,٥	١٣	٥,٤	١٣	٥,٤
اليمن	١٣٧	٢,١			١٤٤	٢,٠٠
موريتانيا	١٣٨	٢,٠	١٣٧	٢,١	١٢٩	٢,٥
مصر	١٣٤	٢,١	١٣٩	٢,١	١٤١	٢,١

يتضح من الجدول السابق أن فنلندا احتفظت بمكانتها الأولى عالميًا، على مؤشر جودة التعليم الابتدائي، خلال الثلاث سنوات، موضوع الدراسة، وأن هناك تقدماً لدى سويسرا إلى المرتبة الثانية عالمياً، في السنة الحالية، مقارنة بالعامين الماضيين، كما حدث تقدم في كل من قطر والإمارات، فقد أصبحت قطر في العام الحالي بالمرتبة السادسة، وأصبحت الإمارات في المرتبة الثانية عشرة، ويعد التقدم القطري أكبر من التقدم الإماراتي في جودة التعليم الابتدائي، أما الدول الموجودة في أواخر الترتيب فقد حدث تقدم اليمن في (٢٠١٦- ٢٠١٧م) خاصة أنها كانت خارج الترتيب في التقرير السابق، وكانت في المرتبة مائة وأربع وأربعين عالميا في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، وكما يلاحظ أن ترتيب مصر حدث لها تقدم خلال الثلاث سنوات في الترتيب، لكن هذا التقدم في الترتيب يعد تقدماً نتيجة تأخر بعض الدول (مثل موريتانيا) وليس نتيجة تقدم حقيقي، لأن القيمة التي حصلت عليها مصر ثابتة (٢,١) خلال الثلاث سنوات، كما يلاحظ أن موريتانيا ومصر في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) على مؤشر جودة التعليم حصلتا على القيمة نفسها تقريبًا (٢,١)، ولذلك فالفارق بينهما أقل من (٠,١) على الرغم من حصول موريتانيا على الترتيب مائة وسبعة وثلاثين، ومصر مائة وتسعة وثلاثين في التقرير نفسه، كما يلاحظ أن مصر تقع في المرتبة الخامسة بين الدول، موضوع الدراسة.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى هناك سطحية في تقييم مؤسسات التعليم الابتدائي من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة، وإن محاولات إنشاء وحدات خاصة بالجودة تهتم برفع كفاءة العمليات في وحداتها الداخلية من خلال مراجعة أنشطتها وعمليات وحداتها المختلفة، بهدف تحسينها، شيء جيد لضمان الجودة بالمدارس الابتدائية، ولكن كان تركيزها على مدى تنظيم الأوراق الخاصة بالجودة، وكان الأجدر لها تحقيق التميز في البرامج الأكاديمية القائمة، وتعزيز الطاقم الأكاديمي، في الواقع الفعلي، وتتفق مع دراسة لبنى محمود عبدالكريم(٢٠١٣) في أن هناك الكثير من المشكلات تعوق قدرة التعليم على تحقيق أهدافه.

٢. مؤشر التسجيل بالتعليم الابتدائي:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت المتطلبات الأساسية- ووزنها ٢٠- ٦٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالصحة والتعليم الابتدائي، وتمثل الصحة٥٠٪، والتعليم الابتدائي٥٠٪، والتعليم الابتدائي به مؤشران أحدهما هو معدل التسجيل بالتعليم الابتدائي.

جدول (٢) يبين معدل التسجيل بالتعليم الابتدائي

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١٠	٩٩,٤	٩	٩٩,١	١٤	٩٨,٨
سويسرا	٨١	٩٣,٨	٧٦	٩٣,٤	٧٧	٩٣,٤
قطر	٩٣	٩٢,١	٧٨	٩٢,٤	٨٢	٩٢.٤
الامارات	١٠٠	٩٠,٧	٩٤	٩١,١	٩٨	٩١,٢
اليمن	١٢٣	٨٤,٨			١١٢	٨٦,٣
موريتانيا	١٣٢	٧٤,٤	١٣٣	٧٣,١	١٣٥	٦٩,٦
مصر	٢٨	٩٨,٠٠	٥٩	٩٥,١	٦٤	٩٥,١

يتضح من الجدول السابق وفقاً لتقرير التنافسية العالمية أن هناك تراجعاً ملحوظاً في الترتيب في كل من فنلندا، وسويسرا، وقطر، بترتيب العاشر، والواحد وثمانين، والثلاثة والتسعين على الترتيب، وكان هناك تقدم في القيمة في سويسرا، وفنلندا بقيمة (٩٣,٨) و(٩٩,٤) على الترتيب، وتراجع القيمة في قطر من (٩٢,٤) في التقريرين (٢٠١٤- ٢٠١٥)، و(٢٠١٥- ٢٠١٦)، إلى (٩٢,١) في التقرير الأخير، في حين أن هناك انخفاضاً في نسبة التسجيل بالتعليم الابتدائي، في دولة الإمارات، على الرغم من حدوث تقدم في الترتيب من الرابع والتسعين في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) إلى مائة في تقرير

(٢٠١٦- ٢٠١٧م) كما يلاحظ أن هناك انخفاضاً واضحاً لليمن في الترتيب والقيمة، من التقرير الأول إلى التقرير الثالث، وأن هناك تقدماً ملحوظاً في مصر، فقد وصلت إلى الترتيب الثامن والعشرين عالمياً من الرابع والستين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، كما أن موريتانيا حدث لها تقدم، ولكن أقل من نسبة تقدم مصر على مؤشر التسجيل بالتعليم الابتدائي، وتقع مصر في الترتيب الثاني بعد فنلندا مباشرة من بين الدول، موضوع الدراسة، في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) على مؤشر التسجيل بالتعليم الابتدائي.

ويرجع ذلك إلى أن نسبة الالتحاق في مراتب متقدمة في مصر، ولكن حجم الاستيعاب الحقيقي في مراتب متأخر، لأن هناك عدداً كبيراً من التلاميذ المقبولين في المدارس الابتدائية يتسرب في المرحلة الابتدائية، ويتفق ذلك مع دراسة منصور مصطفى، الذهبي إبراهيم،(٢٠١٤، ١٣٣)

٣.مؤشر تعليم الرياضيات والعلوم:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة- ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالتعليم العالي والتدريب، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بالتعليم، بشكل عام وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من التعليم.

جدول (٣) يبين جدول تعليم الرياضيات والعلوم

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٢	٦,٢	٢	٦,١	٢	٦,٣
سويسرا	٤	٥,٩	٤	٥,٩	٤	٥,٩
قطر	٥	٥,٨	٥	٥,٧	٦	٥,٥
الامارات	١٠	٥,٤	١١	٥,٣	١١	٥,٣

اليمن	١٣٦	٢,٢			١٤٠	٢,٣
موريتانيا	١٣٢	٢,٦	١٢٣	٢,٩	١٢٣	٢,٩
مصر	١٣٠	٢,٦	١٣١	٢,٦	١٣٦	٢,٤

يتضح من الجدول السابق أن فنلندا، وسويسرا احتفظتا بمكانتهما في الترتيب، المرتبة الثانية لفنلندا، والرابعة لسويسرا، وذلك على الرغم من التذبذب في القيمة، ارتفاعاً وانخفاضاً في فنلندا، والاستقرار في سويسرا بقيمة (٥,٩)، وأن هناك ارتفاعاً في مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم في قطر، والإمارات، ومصر، وإن كان هناك فرق كبير جدا بين القيمة في الإمارات، وقطر مقارنة بمصر، وذلك على الرغم من أن هناك تراجعاً في الترتيب في قطر من الترتيب السادس إلى الخامس، وأن هناك تقدماً في الترتيب بالنسبة للإمارات من المرتبة الحادية عشرة إلى العاشرة، ومصر من المرتبة مائة وست وثلاثين إلى مائة وثلاثين عالمياً، كما تبين أن هناك تراجعاً ملحوظاً في القيمة والترتيب في كل من اليمن وموريتانيا، فاليمن قد حصلت على القيمة (٢,٣)، في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥) وقد حصلت على (٢,٢) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، وموريتانيا حصلت على القيمة (٢,٩) في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، بينما حصلت على (٢,٦) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، ويلاحظ أن مصر تقع في الترتيب الخامس بين الدول، موضوع الدراسة.

ويرجع ذلك كما أكدت دراسة (لبنى محمود عبد الكريم، ٢٠١٣) إلى وجود بعض المشكلات التي تعوض تنظيم العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، منها ضعف تأهيل معلمي العلوم والرياضيات، وسوء التخطيط بين مناهج التعليم قبل الجامعي، والتوقعات الخاصة بالقوى العاملة في القرن الحادي والعشرين.

٤. جودة الإدارة المدرسية:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة- ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالتعليم العالي والتدريب، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر

مرتبطة بالتعليم قبل الجامعي بشكل عام، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من التعليم قبل الجامعي.

جدول (٤) يبين جودة الإدارة المدرسية

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١٨	٥,٤	١٣	٥,٤	١٢	٥,٦
سويسرا	١	٦,٤	١	٦,٣	١	٦,٢
قطر	٥	٥,٩	٧	٥,٧	١٠	٥,٦
الإمارات	١٦	٥,٤	٢٠	٥,٣	١٨	٥,٣
اليمن	١٣٦	٢,٧			١٣٥	٢,٩
موريتانيا	١٣٧	٢,٦	١٢٥	٣,٢	١٣٦	٢,٨
مصر	١٣٨	٢,٥	١٣٩	٢,٥	١٤٤	٢,٠٠

يتبين من الجدول السابق أن سويسرا احتفظت بمكانتها العالمية على مؤشر جودة الإدارة المدرسية، في الترتيب الأول عالمياً مع ارتفاع ملحوظ في القيمة، التي تحصل عليها، كما أن هناك تقدماً في الترتيب في قطر، ومصر إلا أن تقدم قطر على مستوى الثلاثة تقارير في الترتيب، والقيمة من مائة وأربع واربعين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥) إلى مائة وثمان وثلاثين في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) ، بينما مصر تقدمت في الترتيب من المائة والرابع والأربعين في تقرير(٢٠١٤- ٢٠١٥) إلى الترتيب المائة والثامن والثلاثين، ولم يتبعه تقدم في القيمة إلا بين تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، (٢٠١٥- ٢٠١٦) في حين التقرير الأخير لم يحدث فيه تقدم فقد ظلت القيمة (٢,٥).

كما يلاحظ أن هناك تذبذباً في مستوى جودة الإدارة المدرسية في الإمارات، واليمن، وموريتانيا، فقد أصبحت الإمارات في الترتيب السادس عشر بعد أن كانت العشرين في الترتيب (٢٠١٥- ٢٠١٦) والثامن عشر في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٤)، وأصبحت اليمن في الترتيب مائة وست وثلاثين بعد أن كانت خارج التصنيف في (٢٠١٥- ٢٠١٦)، وفي الترتيب مائة وخمسة وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، كما أن موريتانيا حصلت على الترتيب مائة وستة وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، ثم تقدمت في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦)، لتصبح في المرتبة مائة وخمسة وعشرين عالمياً، ثم تتراجع مرة أخرى في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) لتصبح مائة وسبعة وثلاثين.

كما يلاحظ أن فنلندا حدث فيها انخفاض في الترتيب من الثاني عشر إلى الثالث عشر إلى الثامن عشر على الترتيب على الرغم من انخفاض القيمة بين (٢٠١٤- ٢٠١٥) و(٢٠١٥- ٢٠١٦) والاستقرار بين آخر تقريرين، ويلاحظ أن مصر تقع في المرتبة الأخيرة بين الدول، موضوع الدراسة، بعد كل الدول موضوع الدراسة.

ويرجع ذلك إلى ميل الكثير من القيادات والرؤساء لممارسة الأسلوب القيادي الاستبدادي واستئثارهم بالقرارات، بل والمعلومات، لأنها تعطيهم مركز قوة، كما أن الاستبداد لا يمكن أن يحقق الجودة للإدارة المدرسية، خاصة أن ذلك يؤدي إلى نتيجة حتمية واحدة هي عجز الرئيس أمام ضغوط العمل عن دراسة المشاكل التي تعرض عليه، ويتفق ذلك مع دراسة محمد حسن رسمي وآخرين (٢٠١٦، ٤٠٥)، دراسة عيسى الأسطل(٢٠١٣)، دراسة أروى عطا فيصل المناصير(٢٠١٢).

٥.مؤشر معدل وصول الإنترنت للمدارس:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة- ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالتعليم العالي والتدريب، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بالتعليم قبل الجامعي، بشكل عام، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من التعليم قبل الجامعي.

جدول (٥) يبين معدل وصول الإنترنت للمدارس

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١٨	٥,٨	١٢	٦,٠٠	٤	٦,٥
سويسرا	١٠	٥,٩	١٦	٥,٩	١٣	٦,١
قطر	١١	٥,٩	١٨	٥,٩	٢٥	٥,٩
الإمارات	٤	٦,١	٩	٦,٠٠	١٨	٦,٠٠
اليمن	١٣٧	١,٧			١٤١	١,٧
موريتانيا	١٣٥	٢,٢	١٣٧	٢,١	١٣٨	٢,١
مصر	١٣٣	٢,٦	١٣٢	٢,٦	١٣١	٢,٥

يتبين من الجدول السابق أن هناك تقدماً واضحاً في مؤشر معدل وصول الإنترنت للمدارس في قطر والإمارات، فقد أصبحت قطر في المرتبة الحادية عشرة عالمياً بينما الإمارات أصبحت في المرتبة الرابعة، بعد أن كانت الإمارات في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥) في المرتبة الثامنة عشرة وقطر كانت في المرتبة الخامسة والعشرين.

كما أن هناك تقدماً ضئيلاً في كل من موريتانيا ومصر، فقد اصبحت مصر في المرتبة مائة وثلاث وثلاثين بعد أن كانت مائة واثنتين وثلاثين في تقرير (٢٠١٥-٢٠١٦)، ومائة وإحدى وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وموريتانيا أصبحت في المرتبة مائة وخمس وثلاثين بعد أن كانت مائة وسبع وثلاثين في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦)، وفي المرتبة مائة وثمان وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، على الرغم من أن هناك تقدماً ضعيفاً في القيمة.

كما يلاحظ أن هناك تذبذباً في المؤشر في كل من سويسرا واليمن فقد حدث في سويسرا تراجع، ثم حدث بعدها تقدم، ففي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) أصبحت سويسرا في المرتبة العاشرة بعد أن كانت في المرتبة السادسة عشرة في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) وإن كان هناك استقرار في القيمة في تلك الفترة، وجاءت في المرتبة الثالثة عشرة في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) بعد أن كانت في المرتبة مائة وإحدى وأربعين وأصبحت في التقرير الأخير في المرتبة مائة وسبعة وثلاثين وإن كان هناك تساوي في القيمة بين التقارير بقيمة (١,٧).

كما يلاحظ أن هناك انخفاضاً في الترتيب في فنلندا، فقد كانت الرابعة ثم الثانية عشرة وأصبحت الآن الثامنة عشرة، كما أن هناك انخفاضاً في القيمة، فقد كانت (٦,٥) في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥) ثم (٦,٠) في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) ووصلت إلى (٥,٨) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧)، كما يلاحظ أن مصر تقع في المرتبة الخامسة بين الدول، موضوع الدراسة.

وربما يرجع ذلك إلى ضعف الدعم التقني من قبل الحكومة، وعدم التحول من الميزانيات الواجبة إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة ومنح التمويل، بناءً على الأداء والعمل المتميز، وزيادة عدد المدارس من ناحية أخرى، أثر على انخفاض معدل وصول الإنترنت للمدارس، ويتفق ذلك مع دراسة أسامه أحمد عبد السلام(٢٠١٦).

٦. مؤشر مدى تدريب الهيئة التدريسية:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة - ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالتعليم العالي والتدريب، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بالتعليم قبل الجامعي، والجامعي بشكل عام، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من التعليم.

جدول (٦) يبين مدي تدريب الهيئة التدريسية

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٧	٥,٤	١٠	٥,٢	٥	٥,٣
سويسرا	١	٥,٧	١	٥,٧	١	٥,٧
قطر	٨	٥,٥	٥	٥,٤	٦	٥,٣
الامارات	١٦	٥,١	١٢	٥,١	١١	٥,١
اليمن	١٣٥	٣,٠٠			١٣٢	٣,٢
موريتانيا	١٣٨	٢,٢	١٤٠	٢,٦	١٤٤	٢,٦
مصر	١٣٧	٢,٧	١٣٩	٢,٧	١٤٢	٢,٨

يتبين من الجدول السابق أن هناك تأخراً ملحوظاً في الترتيب في الإمارات، فأصبحت في المرتبة السادسة عشرة بعد أن كانت في المرتبة الثانية عشرة وفي المرتبة الحادية عشرة في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وبقيمة ثابتة في الثلاثة تقارير.

ويلاحظ أن هناك تقدماً ضئيلاً في كل من موريتانيا ومصر، فقد أصبحت مصر في الترتيب مائة وسبعة وثلاثين بعد أن كانت مائة وتسعة وثلاثين في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) وفي المرتبة مائة واثنتين وأربعين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) وموريتانيا في المرتبة مائة وثمان وثلاثين بعد أن كانت مائة وأربعين في تقرير(٢٠١٥- ٢٠١٦م) وفي المرتبة الأخيرة عالميا في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م).

ويلاحظ أن سويسرا احتفظت بمكانتها عالميا في المرتبة الأولى وبالقيمة نفسها التي حصلت عليها عبر الثلاث سنوات، وهي (٥,٧).

كما يتبين أن هناك تذبذباً في مؤشر تدريب الهيئة التدريسية في فنلندا، واليمن، وقطر، فقد كانت فنلندا في المرتبة الخامسة بقيمة (٥,٣) ثم تراجعت لتصبح في المرتبة العاشرة بقيمة (٥,٢) في تقرير ٢٠١٦- ٢٠١٧م)، وأصبحت في المرتبة السابعة بقيمة(٥,٤). وقطر أصبحت في المرتبة السادسة بقيمة (٥,٣) ثم تقدمت لتصبح في المرتبة الخامسة بقيمة (٥,٤)، ثم تراجعت في الترتيب لتصبح في المرتبة الثامنة، ولكن بتقدم ملحوظ في القيمة لتصبح (٥,٥)، واليمن كانت في المرتبة مائة اثنين وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، وفي التقرير الثاني كانت خارج التصنيف، وفي المرتبة مائة خمس وثلاثين بقيمة(٣,٠) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) كما يلاحظ أن مصر تقع في المرتبة السادسة بين الدول، موضوع الدراسة، وموريتانيا الدولة الوحيدة التي جاءت بعدها.

ويرجع ذلك إلى ضعف كفاية المعلم، من حيث إعداده وتدريبه في أثناء الخدمة، وجمود أساليب التعليم التي يتبعها، وعدم الاهتمام بتطوير أداء المعلم حتى يستطيع استخدام الأساليب الحديثة في التعلم، ويتفق ذلك مع دراسة منصور مصطفى، الذهبي إبراهيم،(٢٠١٤، ١٣٣)، ودراسة عيسى الأسطل(٢٠١٣)

٧.مؤشر مدى توافر خدمات التدريبية والبحثية:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة - ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالتعليم العالي والتدريب، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بالتعليم، بشكل عام، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من التعليم.

جدول (٧) يبين توافر الخدمات التدريبية والبحثية :

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٤	٦,٠٠	٤	٦,٠٠	٦	٥,٩
سويسرا	١	٦,٦	١	٦,٥	١	٦,٥
قطر	١٨	٥,٥	١٧	٥,٥	١٩	٥,٣
الامارات	٢٢	٥,٣	٢٠	٥,٤	١٧	٥,٤
اليمن	١٣٥	٢,٨			١٣٦	٢,٩
موريتانيا	١٣٨	٢,٥	١٣٦	٢,٩	١٢٨	٣,١
مصر	١٣٦	٢,٧	١٣٩	٢,٧	١٢٤	٣,٢

يتبين من الجدول السابق أن هناك تأخراً واضحاً على مؤشر توافر خدمات التدريب المتخصصة في الإمارات في ترتيب الدول، فقد أصبحت الإمارات في الترتيب الثاني والعشرين بعد أن كانت في الترتيب العشرين، وفي المرتبة السابعة عشرة في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م).

ويلاحظ أن هناك احتفاظاً بالمكانة في كل من فنلندا وسويسرا، فسويسرا احتفظت بمكانتها في المرتبة الأولى عالميا في الثلاثة تقارير، وفنلندا أحدثت تقدماً بين تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) وتقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) فقد انتقلت من المرتبة السادسة إلى الرابعة، وقد احتفظت بمكانتها بين تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) و (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بمرتبة رابعة.

كما يتبين أن هناك تذبذباً في الترتيب في كل من قطر، واليمن، ومصر، فقد كانت قطر في الترتيب التاسع عشر في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) وقد حدث تقدم إلى

المرتبة السابعة عشرة ثم إلى المرتبة الثامنة عشرة في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) أما اليمن فقد كانت في الترتيب مائة وست وثلاثين في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) ثم أصبحت خارج التصنيف، في التقرير الثاني، وفي التقرير الأخير حدث تقدم، فأصبحت في المرتبة مائة خمس وثلاثين، ومصر كانت في المرتبة مائة أربع وعشرين عالميا، ثم تراجعت لتصبح في المرتبة مائة تسع وثلاثين في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦)، ثم تقدمت في الترتيب، في التقرير الأخير لتصبح في المرتبة مائة ست وثلاثين، على الرغم من ثبات القيمة في آخر تقريرين.

كما يلاحظ أيضاً أن هناك تراجعاً متتالياً في الترتيب، والقيمة لدى موريتانيا فقد كانت في المرتبة مائة ثمان وعشرين عالميا في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) بقيمة (٣,١)، وانخفضت إلى الترتيب مائة وستة وثلاثين بقيمة (٢,٩) في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) ثم أصبحت في الترتيب مائة ثمان وثلاثين بقيمة (٢,٥) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، ويلاحظ أن مصر تقع في المرتبة السادسة من بين الدول، موضوع الدراسة، وموريتانيا الدولة الوحيدة التي جاءت بعدها.

ويرجع ذلك على ضعف اهتمام مؤسسات التعليم الابتدائي بتوفير فرص التعلم لموظفيها، وإتاحة جميع الوسائل والإمكانات التي من شأنها النهوض بعملية التعلم، والسماح لهم بتطبيق ما تم اكتسابه من معرفة، إلى جانب عدم الاهتمام المتزايد في مجال البحث العلمي، ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق ميزة تنافسية، خاصة أن هناك قيوداً عديدة تعوق المرونة في البحث العلمي، وتعوق التواؤم بين كليات التربية والمدارس الابتدائية، وتتفق مع دراسة عيسى الأسطل(٢٠١٣)، ودراسة أروى عطا فضيل المناصير(٢٠١٢).

ثانياً : مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر :

هي تلك المؤشرات التي لا تندرج تحت الركائز المرتبطة بالتعليم الابتدائي، أو التعليم العالي، ولكنها تنطبق على جميع مؤسسات الدولة، ومنها التعليم الابتدائي، ويرى الباحث أن هناك ضرورة لوجودها في التعليم الابتدائي.

فلكي تُسهم كل الموارد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للتعليم الابتدائي، يجب أن تُسهم المؤسسات المختلفة في خلق القيمة، وذلك من خلال توفير الموارد الداعمة للتعليم الابتدائي، على ألا يكون المورد قابلا للتقليد، بشكل كامل وبسهولة، من قبل المؤسسات المنافسة التي لا تمتلكه، وعدم إمكانية استبداله بمورد مماثل له في إطار الاستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة. (يحضية محمد فاضل سملالي، ٢٠٠٤، ٥١)، ونعرض فيما يلي هذه المؤشرات وموقع مصر على هذه المؤشرات، والتي جاءت في تقرير التنافسية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي:

١.مؤشر القدرة على الاحتفاظ بالمواهب:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة - ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة كفاءة سوق العمل، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي، بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (٨) يبين القدرة على الاحتفاظ بالمواهب

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١١	٥,٢	٧	٥,٣	٤	٥,٦
سويسرا	١	٦,١	١	٥,٨	١	٥,٨
قطر	٥	٥,٥	٣	٥,٧	٢	٥,٦
الإمارات	٣	٥,٦	٥	٥,٥	٦	٥,٥
اليمن	١٣٥	١,٩			١٣٩	١,٩
موريتانيا	١٠٣	٢,٩	١٣٠	٢,٣	١٣١	٢,٣
مصر	١٠٤	٢,٩	١٠١	٢,٩	١١٠	٢,٩

يتبين من الجدول السابق أن هناك تقدماً ملحوظاً في الترتيب في كل من الإمارات، وموريتانيا، فقد كانت الإمارات في المرتبة السادسة عالمياً، ثم أصبحت في المرتبة الخامسة ثم في المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر القدرة على الاحتفاظ بالمواهب في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، أما موريتانيا فقد تقدمت من المرتبة مائة وإحدى وثلاثين بقيمة (٢,٣) ثم إلى المرتبة مائة وثلاثين في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، ثم إلى المرتبة مائة وثلاث في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م).

كما يتبين أن هناك تذبذباً في كل من اليمن ومصر، فقد كانت اليمن في المرتبة مائة وتسع وثلاثين، ثم أصبحت خارج التصنيف، ثم أصبحت في المرتبة مائة وخمس وثلاثين على الرغم من ثبات القيمة (١,٩)، أما مصر فقد أصبحت بالمرتبة مائة وعشر عالمياً في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم أصبحت مائة وواحداً عالمياً، وتراجعت إلى مائة وأربع عالمياً في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) وذلك على الرغم من ثبات القيمة (٢,٩) ولذلك فالتذبذب هنا يرجع إلى تقدم وتراجع دول أخرى، وليس إلى تذبذب القيمة في كلتا الدولتين.

ويلاحظ أن هناك تراجعاً في الترتيب في كل من فنلندا وقطر، فقد كانت فنلندا في المرتبة الرابعة عالمياً بقيمة (٥,٦) في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم أصبحت بالمرتبة السابعة بقيمة (٥,٣) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) أصبحت بالمرتبة الحادية عشرة بقيمة (٥,٢) فنلندا بها تراجع في الترتيب والقيمة، وقطر كانت بالمرتبة الثانية بقيمة (٥,٦)، ثم أصبحت بالمرتبة الثالثة بقيمة (٥,٧)، ثم أصبحت في المرتبة الخامسة في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بقيمة (٥,٥)، وعلى الرغم من تراجع الترتيب فإن القيمة في قطر متذبذبة، كما يلاحظ أن هناك استقراراً في مؤشر القدرة على الاحتفاظ بالمواهب في سويسرا، والاحتفاظ بالمرتبة الأولى عالمياً، في الثلاثة تقارير، وإن كان هناك زيادة في القيمة في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) مقارنة بما قبله، كما يلاحظ أن مصر تقع في المرتبة السادسة من بين الدول، موضوع الدراسة، واليمن الدولة الوحيدة التي جاءت بعدها.

ويرجع ذلك إلى المعوقات والصعوبات التي تواجه المدارس الابتدائية بالدول النامية، وتحد من قدرتها على توظيف القدرات والمهارات الضائعة، وذلك من خلال استغلال القدرات والفرص، وضعف الحوافز المادية والمعنوية للعامل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيكولوجية النفسية لدى الأفراد، فالمعنويات السيئة للأفراد تؤدي إلى تحقيق نتائج سيئة، من ضعف الولاء للأفراد، ومن ثم الرغبة في ترك المؤسسة للعمل بمؤسسة أخرى يحقق فيها أهدافه، ويتفق ذلك مع دراسة أروى عطا فضيل المناصير(٢٠١٢).

٢. مؤشر القدرة على جذب المواهب:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة - ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة كفاءة سوق العمل، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي، بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (٩) يبين القدرة على جذب المواهب

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٦٤	٣,٥	٦١	٣,٥	٥٢	٣,٧
سويسرا	١	٦,٣	١	٦,١	١	٥,٨
قطر	٦	٥,٨	٥	٥,٩	٤	٥,٩
الإمارات	٢	٦,١	٣	٥,٩	٣	٥,٩
اليمن	١٣١	٢,٠٠			١٣٧	٢,٠٠
موريتانيا	١٢٩	٢,١	١١٢	٢,٦	١٢٣	٢,٥
مصر	١٠٣	٢,٧	١٠٨	٢,٧	١٠٨	٢,٧

يتبين من الجدول السابق أن سويسرا احتفظت بمكانتها عالمياً بالمرتبة الأولى في الثلاثة تقارير، وإن كان هناك زيادة في القيمة، فقد كانت (٥,٨) ثم أصبحت (٦,١) في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، ثم أصبحت (٦,٣) في تقرير(٢٠١٦- ٢٠١٧م)، كما يلاحظ أن هناك تراجعاً في الترتيب في فنلندا، وقطر، في مؤشر القدرة على جذب المواهب، وقد جاءت فنلندا في الترتيب الثاني والخمسين، ثم أصبحت في المرتبة والحادية والستين وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) أصبحت في المرتبة الرابعة والستين، فإن هناك تراجعاً في الترتيب في الثلاثة تقارير، وفي القيمة بين التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) – (٣,٧) وفي التقريرين الآخرين بقيمة (٣,٥)، أما قطر فقد كانت في المرتبة الرابعة عالمياً، وانخفضت إلى المرتبة الخامسة، ثم في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) في المرتبة السادسة كما أن القيمة قد انخفضت بين التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) والتقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بقيمة (٥,٩) و(٥,٨) على الترتيب.

كما يلاحظ أن هناك تذبذباً في الترتيب بموريتانيا فقد احتلت المرتبة مائة وثلاثاً وعشرين بقيمة (٢,٥) في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم أصبحت في المرتبة الثانية عشرة بعد المائة بقيمة (٢,٦)، ثم أصبحت في المرتبة مائة وتسع وعشرين بقيمة (٢,١) في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) كما يلاحظ أن هناك تقدماً في كل من الأمارات، واليمن، ومصر، فالإمارات جاءت في المرتبة الثالثة بقيمة (٥,٩) في التقريرين (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، (٢٠١٥- ٢٠١٦م) ثم أصبحت في المرتبة الثانية في التقرير الثالث بقيمة (٦,١)، واليمن، فقد حدث تقدم بين التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بخروجها من التصنيف في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، فقد كانت في المرتبة مائة وسبع وثلاثين، وأصبحت في المرتبة الحادية والثلاثين بعد المائة، وإن كان هناك ثبات في القيمة، ومصر كانت في الترتيب مائة وثمان عالمياً في التقريرين (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، (٢٠١٥- ٢٠١٦م) ثم أصبحت في المرتبة مائة وثلاث عالمياً، وبقيمة ثابتة في الثلاثة تقارير، مما يرجع التحسن في الترتيب، ليس نتيجة تحسن في مستوى الاهتمام بجذب المواهب بقدر تراجع الدول الأخرى، ويلاحظ أن مصر تقع في المرتبة الخامسة بين الدول، موضوع الدراسة، والدولتين التاليتين لها، هما موريتانيا واليمن، على الترتيب.

ويرجع ذلك على إلى أن الإدارات في المدارس الابتدائية لا تهتم بجذب عاملين ومعلمين متميزين ومؤهلين تأهيلاً عالياً، ولا تهتم بإكسابهم المهارات المختلفة من أجل رفع المقدرة على الأداء لديهم، وعدم الاهتمام بتطبيق فكر المدرسة الإنسانية، التي تركز زيادة الحوافز التي تتمثل في العوامل والمؤثرات الخارجية التي تشجع الفرد على زيادة أدائه، ويتفق ذلك مع دراسة محمد حسن رسمي وآخرين (٢٠١٦، ٣٩٥)

٣.مؤشر توافر الخدمات المالية:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة - ووزنها ٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة تطوير الأسواق المالية، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر

مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١٠) يبين توافر الخدمات المالية

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٩	٥,٦	١٠	٦,٠٠	١٠	٦,٠٠
سويسرا	٣	٦,٠٠	١	٦,٥	١	٦,٥
قطر	١٨	٥,٣	١٣	٥,٨	١٣	٥,٨
الإمارات	١٣	٥,٤	٢٢	٥,٥	٢٢	٥,٥
اليمن	١٣٦	٢,٥			١٤١	٢,٧
موريتانيا	١٣٨	٢,٣	١٣٧	٢,٩	١٣٨	٢,٩
مصر	٥٤	٤,٥	١٢٩	٣,٤	١٢٩	٣,٤

يتبين من الجدول السابق أن هناك تقدماً في كل من فنلندا، والإمارات، ومصر، وقد جاءت فنلندا في المرتبة التاسعة في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بعد أن كانت في المرتبة العاشرة في التقريرين الآخرين وإن كانت قيمة التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) (٥,٦) أقل من التقريرين الآخرين بقيمة (٦)، والإمارات جاءت في الترتيب الثالث عشر في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، بعد أن كانت في المرتبة الثانية والعشرين في التقريرين الآخرين، وإن كانت قيمة التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) تساوي (٥,٤) أقل من التقريرين الآخرين بقيمة (٥,٥)، ومصر جاءت في المرتبة ٥٤ في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بعد أن كانت في المرتبة مائة وتسع وعشرين عالمياً، وقد حدث تقدم ملحوظ في القيمة في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بقيمة (٤,٥)، مقارنة بالتقريرين الآخرين (٣,٤).

ويتبين أن هناك انخفاضاً في الترتيب في سويسرا، وقطر، فسويسرا جاءت في المرتبة الأولى في التقريرين (٢٠١٤- ٢٠١٥م) ، (٢٠١٥- ٢٠١٦م) بقيمة (٦,٥) ثم انخفضت للمرتبة الثالثة في التقرير الثالث بقيمة (٦)، أما قطر فقد جاءت في الترتيب الثالث عشر في التقريرين (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، (٢٠١٥- ٢٠١٦م) بقيمة (٥,٨) ثم انخفضت للترتيب الثامن عشر في التقرير الثالث بقيمة ٥,٣ كما يلاحظ أن هناك تذبذباً في الترتيب في اليمن وموريتانيا، على مؤشر توافر الخدمات المالية، فقد كانت موريتانيا في الترتيب مائة ثمان وثلاثين بقيمة (٢,٩) في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم أصبحت مائة سبعاً وثلاثين بقيمة (٢,٩)، وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) أصبحت في الترتيب مائة ثمانية وثلاثين بقيمة (٢,٣)، أما اليمن فقد جاءت في المرتبة مائة وإحدى وأربعين بقيمة (٢,٧)، ثم خرجت من التصنيف، وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) أصبحت مائة وستة وثلاثين عالمياً بقيمة(٢,٥)، كما يلاحظ أن مصر جاءت في الترتيب الخامس في الدول، موضوع الدراسة، وجاءت اليمن وموريتانيا بعدها على الترتيب.

ويرجع ذلك إلى النقص في الإمكانات المادية والأجهزة، التي من أهمها أجهزة الكمبيوتر، بما يتناسب مع أعداد الطلاب، وكذلك قلة البرمجيات المناسبة ذات المحتوى العالي الجودة، مما يشكل قصوراً في البنية الأساسية لمصادر المعرفة، وعدم الإفادة بالصورة المثلى، من قبل المعلمين والطلاب والقيادات التعليمية والمدرسية، من الأجهزة والبرمجيات والمصادر الأخرى المتاحة، ويتفق ذلك مع دراسة أمل عبدالفتاح محمد (٢٠٠٩، ٩٢)، ودراسة أسامة أحمد عبد السلام(٢٠١٧)، ودراسة آمال على مسعود (٢٠١٥).

٤. مؤشر توافر أحدث التقنيات:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الكفاءة- ووزنها٣٥- ٥٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة الجاهزية التكنولوجية، وتمثل ١٧٪ من معززات الكفاءة، ونتائج هذا المؤشر

مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١١) يبين توافر أحدث التقنيات

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١	٦,٦	١	٦,٦	١	٦,٦
سويسرا	٥	٦,٤	٧	٦,٤	٦	٦,٤
قطر	٢١	٦,٠	٢٠	٦,١	٢٥	٥,٩
الإمارات	١١	٦,٢	٩	٦,٣	٨	٦,٣
اليمن	١٣٦	٢,٩			١٣٨	٣,٢
موريتانيا	١٣٢	٣,٣	٩١	٤,٤	٨٦	٤,٥
مصر	١١٧	٣,٩	١٢٠	٣,٩	١٢٧	٣,٨

يتبين من الجدول السابق أن فنلندا احتفظت بمكانتها العالمية في المرتبة الأولى في الثلاثة تقارير وبقيمة (٦,٦).

كما يلاحظ أن هناك تقدماً في الترتيب بالنسبة لمصر، وقد جاءت في الترتيب مائة وسبعة وعشرين في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم أصبحت في المرتبة مائة وعشرين عالمياً، وفي التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) جاءت مصر في المرتبة مائة وسبع عشرة وكانت بقيمة (٣,٨) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) بينما في التقريرين الآخرين بقيمة (٣,٩).

كما يتبين أن هناك انخفاضاً في الترتيب في الإمارات وموريتانيا، فقد كانت الإمارات في الترتيب الثامن، ثم أصبحت في الترتيب التاسع في تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، أصبحت في الترتيب الحادي عشر وبانخفاض القيمة في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) عن التقريرين الآخرين فأصبحت (٦,٢) وكانت (٦,٣)، وموريتانيا كانت في المرتبة الست

والثمانين وبقيمة (٤,٥)، ثم أصبحت في الترتيب الواحد والتسعين عالمياً بقيمة (٤,٤) وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) أصبحت في المرتبة مائة واثنتين وثلاثين بقيمة (٣,٣).

ويتبين أن هناك تذبذباً في الترتيب في كل من سويسرا وقطر واليمن، فسويسرا كانت في الترتيب السادس عالمياً، ثم أصبحت في الترتيب السابع، ثم في التقرير (٢٠١٦-٢٠١٧م)، وأصبحت في الترتيب الخامس، وذلك على الرغم من ثبات مستوى القيمة في الثلاثة تقارير، مما يدل على أن التذبذب يرجع إلى الدول الأخرى بالارتفاع والانخفاض، أما قطر فقد جاءت في الترتيب الخامس والعشرين عالمياً بقيمة (٥,٩) وأصبحت في الترتيب العشرين بقيمة (٦,١)، وفي التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) تراجعت، فأصبحت في الترتيب الحادي والعشرين بقيمة (٦)، واليمن قد جاءت في الترتيب مائة وثمانية وثلاثين بقيمة (٣,٢) ثم أصبحت خارج التصنيف، ثم جاءت في الترتيب مائة وستة وثلاثين بقيمة (٢,٩)، ويلاحظ أن مصر جاءت في الترتيب الخامس بين الدول، موضوع الدراسة، وقد جاءت بعدها موريتانيا واليمن على الترتيب.

ويرجع ذلك إلى أن هناك صعوبة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها ومراقبتها المشكلة التي تواجهها الدول النامية على الصعيد العالمي، والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعد من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي ولا يمكن أن يتم في إطار فيه تكنولوجيات على صعيد هيئات صنع القرار، ويتفق ذلك مع دراسة ماهر حسن المحروق(٢٠٠٩، ٢٠).

٥.مؤشر طبيعة الميزة التنافسية:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الابتكار- ووزنها ٥- ٣٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة التطور في مجالات الأعمال، وتمثل ٥٠٪ من معززات الابتكار، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١٢) يبين طبيعة الميزة التنافسية

الدولة	٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٦-٢٠١٥		٢٠١٥-٢٠١٤	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	١٢	٥.٩	٦	٦.١	٤	٦.١
سويسرا	١	٦.٤	٣	٦.٣	٢	٦.٤
قطر	٢٤	٤.٩	٢١	٥.١	٢٣	٤.٩
الإمارات	٢٢	٥.١	٢٤	٤.٨	٢٥	٤.٨
اليمن	١٢٦	٢.٥			١٢٩	٢.٦
موريتانيا	١٣٧	٢.١	١٣٥	٢.٣	١١٦	٢.٨
مصر	٨٩	٣.٢	٩٠	٣.٢	٩٦	٣.٢

يتبين من الجدول السابق أن هناك تقدماً في الترتيب حدث وفقا لطبيعة الميزة التنافسية في الإمارات، ومصر، فقد جاءت الإمارات في الترتيب الخامس والعشرين عالميا في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وفي الترتيب الرابع والعشرين، في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦)، بقيمة (٤,٨)، وفي التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧)، فقد جاءت في الترتيب الثاني والعشرين بقيمة (٥,١)، أما مصر فقد جاءت في الترتيب السادس والتسعين في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وفي الترتيب التسعين في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) بقيمة (٣,٢) وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) فقد جاءت في الترتيب تسع وثمانين وبنفس القيمة.

كما يتبين أن هناك انخفاضاً في الترتيب في فنلندا وموريتانيا، فقد جاءت فنلندا في الترتيب الرابع في (٢٠١٤- ٢٠١٥) ثم إلى الترتيب السادس، في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) بقيمة (٦,١) في التقريرين السابقين ، وفي التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧) جاءت في الترتيب الثاني عشر، وهو ترتيب منخفض، وبقيمة (٥,٩) وبذلك منخفض من السابقة.

ويلاحظ وجود تذبذب في الترتيب في سويسرا، أو قطر، واليمن، فسويسرا جاءت في الترتيب الثاني بقيمة (٦,٤) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥) وفي التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) جاءت في الترتيب الثالث عالميا بقيمة (٦,٣)، أما التقرير الثالث فقد جاءت في المرتبة الأولى عالميا بقيمة (٦,٤)، وقطر جاءت في الترتيب الثالث والعشرين بقيمة (٤,٩) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وفي التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦) تقدمت في الترتيب إلى الحادي والعشرون عالمياً بقيمة (٥,١)، ثم عادت بالتراجع في الترتيب إلى الثاني والعشرين عالميا بقيمة (٥,١)، واليمن جاءت في الترتيب المائة والتاسع والعشرين وبقيمة (٢,٦)، ثم جاءت خارج التصنيف في التقرير الثاني، وفي تقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧)، جاءت في الترتيب المائة والسادس وعشرين بقيمة (٢,٥)، كما يلاحظ أن مصر حصلت على الترتيب الخامس بين الدول، موضوع الدراسة، وقد جاءت بعدها اليمن، وموريتانيا، على الترتيب .

وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم حرص المدارس الابتدائية على تقييم مواردها وقدراتها لتحقيق الميزة التنافسية باستمرار، وعدم معرفة قدرات المنافسين في امتلاكهم القدرة على محاكاة وتقليد المزايا التنافسية وإحلال مزاياهم بديلاً عنها، ويتفق ذلك مع دراسة(لبنى محمود عبد الكريم(٢٠١٣).

٦.مؤشر الرغبة في تفويض السلطة:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الابتكار - ووزنها ٥- ٣٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة التطور في مجالات الأعمال، وتمثل ٥٠٪ من معززات الابتكار، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١٣) يبين الرغبة في تفويض السلطة

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٥	٥.٦	٥	٥.٦	٥	٥.٦
سويسرا	٨	٥.٣	٨	٥.٣	٨	٥.٣
قطر	٧	٥.٣	٧	٥.٣	٧	٥.٣
الإمارات	١٣	٥.٠٠	١٣	٥.٠٠	١٣	٥.٠٠
اليمن	٥٩	٣.٨			٦٠	٣.٨
موريتانيا	١٣٦	٢.٤	١٣٩	٢.٤	١٤١	٢.٤
مصر	٣٤	٤.٢	٣٤	٤.٢	٣٥	٤.٢

يتبين من الجدول السابق أن فنلندا، وسويسرا، وقطر، والامارات، ومصر، احتفظت جميعاً بترتيبها عالميا، ولم يحدث تقدم أو تراجع في ترتيبها عالميا، وذلك يمثل قيمة حقيقية للدول المتقدمة، ويمثل جانباً سلبياً بالنسبة للدول التي تقع في ترتيب متأخر، ويلاحظ أن فنلندا جاءت في المرتبة الخامسة، وبقيمة (٥,٦) في الثلاثة تقارير، وسويسرا جاءت في المرتبة الثامنة، وبقيمة (٥,٣) في الثلاثة تقارير، وقطر جاءت في الترتيب السابع، وبقيمة (٥,٣) في الثلاثة تقارير، ويلاحظ هنا أن قطر، وسويسرا حصلتا تقريبا على القيمة (٥,٣) مما يدل ذلك على أن الفرق ضئيل جدا وأقل من (٠,١)، والإمارات جاءت في الترتيب الثالث عشر بقيمة (٥,٠) في الثلاثة تقارير، ومصر جاءت في الترتيب الرابع والثلاثين في التقرير (٢٠١٦-٢٠١٧) و(٢٠١٥- ٢٠١٦) بينما في الترتيب الخامس والثلاثين في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥)، وإن

كانت القيمة ثابتة في الثلاثة تقارير، وهى (٤,٢)، ويلاحظ أن اليمن قد تقدمت في الترتيب بين التقرير(٢٠١٤- ٢٠١٥)، (٢٠١٦- ٢٠١٧)، من الترتيب الستين إلى التاسع والخمسين وإن كانت القيمة ثابتة (٣,٨)، كما يلاحظ أن موريتانيا حدث لها تقدم في الترتيب من مائة واحد وأربعين إلى المائة والتاسع والثلاثين، ثم المائة والسادس والثلاثين في تقرير (٢٠١٦-٢٠١٧) ولكن بقيمة ثابتة، وهى (٢,٤) في الثلاثة تقارير، ويلاحظ أن مصر جاءت في الترتيب السادس بين الدول، موضوع الدراسة، وقد جاءت بعدها موريتانيا.

ويرجع ذلك كما أكدت دراسة محمد حسن رسمي وآخرين(٢٠١٦، ٣٩٥) ودراسة آمال سيد مسعود(٢٠١٥) إلى انتشار ظاهرة تركيز السلطة في أيدي كبار المسئولين والتي تعد من أهم المشكلات الإدارية التي تواجهها البلدان النامية، حيث يقود ذلك إلى الإدارة البطيئة، والاهتمام بالأعمال الروتينية، والانشغال بها عن الأعمال الإدارية المهمة مثل: التخطيط والتطوير، ومتابعة تقدم المؤسسة، ورسم السياسات.

٧. مؤشر القدرة على الابتكار:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الابتكار- ووزنها ٥- ٣٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالابتكار، وتمثل ٥٠٪ من معززات الابتكار، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة، وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١٤) يبين القدرة على الابتكار

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٦	٥.٦	٦	٥.٦	٥	٥.٦
سويسرا	١	٦.١	١	٦.٠٠	١	٥.٩
قطر	١٩	٥.٢	١٢	٥.٣	١٢	٥.٢
الإمارات	١٥	٥.٤	٢٨	٤.٧	٢٥	٤.٧
اليمن	١٣٦	٣.١			١٣٥	٢.٩
موريتانيا	١٣٨	٢.١	١٤٠	٢.٩	١٣١	٢.٩
مصر	١٣٥	٣.١	١٣٣	٣.١	١٣٢	٢.٩

يتبين من الجدول السابق أن فنلندا، وسويسرا، قد احتفظتا بترتيبهما عالميا، فقد جاءت فنلندا في الترتيب الخامس في تقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) وفي الترتيب السادس في التقريرين الآخرين وبقيمة (٥,٦) في الثلاثة تقارير، كما جاءت سويسرا في الترتيب الأول عالميا في الثلاثة تقارير، وبقيمة (٥,٩)، (٦,٠٠)، (٦,١) على الترتيب في التقرير (٢٠١٤-٢٠١٥م)، (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، (٢٠١٦- ٢٠١٧م) على الترتيب .

كما يلاحظ أن هناك تراجعاً في الترتيب في قطر، ومصر، فقد جاءت قطر في الترتيب التاسع عشر في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) وكانت قد حصلت على الترتيب الثاني عشر في التقريرين الآخرين وبقيمة (٥,٣) في تقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م) وبقيمة (٥,٢) في التقريرين التاليين ، وجاءت مصر في المرتبة مائة اثنتين وثلاثين، ومائة وثلاث وثلاثين، ومائة وخمس وثلاثين في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) ، (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، (٢٠١٦- ٢٠١٧م) على الترتيب وبقيمة (٢,٩) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) وبقيمة (٣,١) في التقريرين الأخيرين .

كما يتبين أن هناك تذبذباً في الترتيب بالنسبة للإمارات، واليمن، وموريتانيا فقد جاءت الإمارات في المرتبة الخامسة والعشرين بقيمة (٤,٧) ثم تراجعت إلى الترتيب الثامن والعشرين بنفس القيمة، وفي الترتيب الخامس عشر في التقرير (٢٠١٦-٢٠١٧م) بقيمة (٥,٤) واليمن جاءت في الترتيب المائة والخامس والثلاثين، وبقيمة (٢,٩) وقد جاءت خارج التصنيف في التقرير (٢٠١٥- ٢٠١٦م)، وقد جاءت في الترتيب المائة والسادس والثلاثين بقيمة (٣,١) في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) وهذا يدلل بعض الشيء على تقدم، ولكن غير مستقر ، وموريتانيا جاءت في الترتيب الواحد والثلاثين بعد المائة بقيمة (٢,٩) ثم تراجعت إلى الترتيب مائة وأربعين بنفس القيمة، وجاءت في الترتيب الثامن والثلاثين بعد المائة بقيمة (٢,١) في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، كما يلاحظ أن مصر جاءت في الترتيب الخامس، بين الدول موضوع الدراسة، وقد جاءت بعدها اليمن وموريتانيا على الترتيب.

وربما يرجع ذلك إلى ضعف اهتمام البيئة- بالمؤسسات المختلفة- المدرسية باحتياجات المعلمين والعاملين والتلاميذ وإشباعها بما يتفق مع متطلباتهم، وعدم إتاحة علاقة ديمقراطية بين المعلم ومدير المدرسة، والمعلم، وتلاميذه، في جو من الاحترام والالتزام، وبما يسمح لهم بالحرية في التعبير عن نفسه بحرية ودون خوف، ويتفق ذلك مع دراسة أميمة مصطفى كامل(٢٠٠٥، ٢٨٧).

٨.مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير:

يعد من المؤشرات المتصلة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، والتي تندرج تحت معززات الابتكار- ووزن ٥- ٣٠٪ من المحاور الأساسية للتنافسية- والركيزة الخاصة بالابتكار، وتمثل ٥٠٪ من معززات الابتكار، ونتائج هذا المؤشر مرتبطة بجميع مؤسسات الدولة وبالتعليم الابتدائي بصفته جزءاً من مؤسسات الدولة، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء الذي تحته.

جدول (١٥) يبين الانفاق على البحث والتطوير

الدولة	٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٥-٢٠١٦		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
فنلندا	٧	٥.٤	٤	٥.٥	٣	٥.٧
سويسرا	١	٦.٠٠	١	٦.٠	١	٥.٩
قطر	١١	٥.٢	٩	٥.٣	٨	٥.٠٠
الإمارات	٢٢	٤.٥	٢٢	٤.٣	٢٢	٤.٣
اليمن	١٣٧	٢.٢			١٤٣	٢.٠٠
موريتانيا	١٣٨	١.٩	١٣٩	٢.١	١٠٩	٢.٧
مصر	١٣٣	٢.٤	١٣٣	٢.٤	١٣٣	٢.٣

يتبين من الجدول السابق أن سويسرا، والامارات، ومصر احتفظت جميعاً بترتيبها عالميا، ولم يحدث تقدم أو تراجع في ترتيبها عالميا وهذا يمثل قيمة إيجابية في الدول الموجودة في المراتب الأولى، بينما الدول الموجودة في المراتب المتأخرة فإن هذا يمثل نقطة سلبية من أجل تحقيق التنافسية، فيلاحظ أن سويسرا جاءت في المرتبة الأولى عالميا، في الثلاثة تقارير، وبقيمة (٥,٩) في التقرير(٢٠١٤- ٢٠١٥م)، وبقيمة (٦,٠٠) في التقريرين الأخيرين، والإمارات جاءت في الترتيب الثاني والعشرين في الثلاثة تقارير وبقيمة (٤,٥) في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، وبقيمة (٤,٣) في التقريرين الآخرين، ومصر جاءت في الترتيب المائة والثالث والثلاثين في الثلاثة تقارير وبقيمة (٢,٣) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، وبقيمة (٢,٤) في التقريرين الأخيرين .

كما يلاحظ أن هناك تراجعاً في الترتيب لفنلندا، وقطر، فقد جاءت فنلندا في الترتيب الثالث عالميا، وفقا لتقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م) بقيمة ٥,٧ ، ثم تراجعت إلى الترتيب الرابع بقيمة (٥,٥) ثم تراجعت في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) إلى الترتيب السابع بقيمة

(٥,٤) وقطر جاءت في الترتيب الثامن بقيمة (٥,٠٠) ثم تراجعت إلى الترتيب التاسع بقيمة (٥,٩) ثم تراجعت في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) إلى الترتيب الحادي عشر بقيمة (٥,٢) .

كما يتبين أن هناك تذبذباً في الترتيب لليمن وموريتانيا، فقد جاءت اليمن في الترتيب بقيمة (٢,٠٠) إلى الترتيب المائة والسابع والثلاثين بقيمة (٢,٢) وذلك في التقرير (٢٠١٦- ٢٠١٧م) بعد أن خرجت من التصنيف في التقرير السابق، وموريتانيا جاءت في الترتيب التاسع بعد المائة بقيمة (٢,٧) في التقرير (٢٠١٤- ٢٠١٥م)، ثم تراجعت في الترتيب إلى التاسع والثلاثين بعد المائة بقيمة (٢,١)، ثم تقدمت الى الترتيب الثامن وثلاثين بعد المائة بقيمة (١,٩)، في الترتيب (٢٠١٦- ٢٠١٧م)، كما يلاحظ أن مصر جاءت في الترتيب الخامس بين الدول موضوع الدراسة، وقد جاءت بعدها اليمن وموريتانيا على الترتيب.

ويرجع ذلك إلى غياب النظرة الشاملة إلى التعليم، إذ إن التخطيط للتعليم والبحث والتطوير يتم بشكل جزئي لا تتوافر من خلاله النظرة إلى التعليم بصورة شاملة ومتكاملة ومستقبلية، كما أن هناك ضعفاً في الإنفاق والإمكانات والآليات التي خصصت لتنفيذ عمليات الإصلاح، الأمر الذي أدى إلى عدم التطبيق الفعلي إلا لعدد محدود من المشروعات والإصلاحات، ويتفق ذلك مع دراسة لبنى محمود عبد الكريم(٢٠١٣)

للإجابة عن السؤال الرابع: ما التصور المقترح لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي بجمهورية مصر العربية؟

أولت الدراسة اهتمامها في الأجزاء السابقة بالإجابة عن السؤال الأول، والثاني، والثالث، وهذا الجزء يتناول فيه الباحث الإجابة عن السؤال الرابع وهو التصور المقترح لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، ولكن قبل الإجابة عن هذا السؤال يتعرض الباحث إلى خلاصة نتائج الإطار النظري، وفى ضوء نتائج الدراسة الميدانية يضع الباحث التصور المقترح:

أولاً: خلاصة النتائج:

أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج التي ترجع إلى الإطار النظري، ونتائج تحليل تقارير التنافسية العالمية(٢٠١٤_٢٠١٥)(٢٠١٥_٢٠١٦) (١٠١٦_٢٠١٧)، وهذه النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

١. رغم تحسن مصر في بعض المؤشرات في الترتيب العالمي، فإن التحسن وهمي، ولم يحدث في القيمة الحقيقية، ولذلك فالتعليم الابتدائي المصري مازال بعيدا عن منافسة النظم التعليمية الأخرى، بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني بخصوص الميزة التنافسية المنشور في تقرير التنافسية العالمية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والضعف في تنافسية التعليم الابتدائي المصري.

٢. دور الدولة في تدعيم وتحسين الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي على المستوى الدولي من الأمور المهمة، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية، ومالية، واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الخدمية من سياسات مالية، وتعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، وإصلاح التشريعات والمؤسسات، وأساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، من تفويض السلطات والتخلي عن النظم الديكتاتورية.

٣. إن تعزيز التنافسية للتعليم الابتدائي المصري يتطلب تطوير بنية مؤسسية فعالة، تتصدر أوليات واضعي السياسات، وهى بدورها تستند إلى توافر قواعد بيانات ومعلومات محدثة وموثوق بها وفق المقاييس الدولية مع الاهتمام بأنشطة التمويل.

٤. يرجع تراجع تنافسية التعليم الابتدائي المصري إلى البيروقراطية، وتأخر مشاريع البنية التحتية، وخاصة هياكل الاتصال، وعدم توفير المناخ، لخلق بيئة تعزز التنافسية من كفاءة إدارية، واستقرار النظام التعليمي، والحكومة الداعمة، والمساندة له.

٥. إن مؤسسات التعليم الابتدائي التي تريد البقاء والريادة في محيط يتميز بالتحولات، وشدة المنافسة عالمية، لابد أن تمتلك قدرات معينة تؤهلها لتحقيق ذلك، من تفكير استراتيجي وموارد مالية، وموارد بشرية، ولابد لها من تحليل مكوناتها وتقييمها من خلال مؤشرات التنافسية العالمية، ومقارنتها بمنافسيها.

٦. إن الميزة التنافسية تعد بمثابة السلاح الأساسي للمدارس الابتدائية لمواجهة التقدم التكنولوجي، والانفجار المعرفي المتنامي، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الإفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته.

٧. قامت العديد من الهيئات بإعداد تقارير عن التنافسية العالمية وفقا لمؤشرات تختارها مثل: تصنيف المعهد الدولي لتنمية الإدارة، وتصنيف البنك الدولي، وتصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية، وتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) .

٨. يعد تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس الميزة التنافسية للدول، كما أنه يُعد أداة لتوجيه السياسات التعليمية لبلدانهم، بغية النهوض بالتنافسية، خاصة في ظل التحديات، والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

٩. إن تحديد الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي، يتمثل في تحليل مختلف أنواع الميزة التنافسية، سواء أكانت التكلفة الأقل أو تمييز المنتج، ومقارنتها بأهم منافسيها المباشرين، كما أن تنافسية المدارس تكمن بصفة عامة في التحكم في التكاليف التي تشمل مجموع ما تتحمله من تكاليف، ابتداء من عملية التمويل وانتهاء بعملية تخريج التلميذ من المرحلة الابتدائية.

١٠. تؤدي تكنولوجيا المعلومات والمعلومات التقنية دورا فاعلا في تهيئة مناخ التنافسية ، حيث تسعى مؤسسات التعليم الابتدائي على اختلاف أنواعها وأشكالها (مدارس خاصة- أو حكومية- أو أهلية- أو تجريبية- أو رسمية متميزة) على تبني الأداء المتميز المعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتتمكن من التفاعل، والتأقلم مع المحيط التنافسي السائد.

١١. إن هناك مشكلة في المؤسسات المسئولة عن الجودة في مصر، فعلى الرغم من حصول كثير من مدارس التعليم الابتدائي على الجودة، فإن هذا لم يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي.

١٢. يمر تحقيق الميزة التنافسية للتعليم الابتدائي بالتقديم من خلال بذل كل الجهود التي تسهم في بناء وتحقيق الميزة التي تم التوصل إليها وتطويرها، ومن ثم

تطبيقها وعرضها، ومن ثم الانتقال إلى جني ثمار الميزة التنافسية، ومن ثم تقليد المؤسسات التعليمية الأخرى لها.

١٣. لضمان نجاح الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي، فلابد من وجود الموارد المالية، والموارد البشرية، والكفاءات العالية، والتفكير الاستراتيجي.

١٤. تقسم التنافسية وفق الزمن إلى نوعين، هما: التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية.

١٥. إن هناك نوعاً من التطابق بين آراء عدد من الكتاب حول العوامل الأكثر شيوعاً لبناء الميزة التنافسية، وتتمثل في الجودة، والكلفة، والأبداع، والمرونة، والتسليم.

١٦. تنقسم مؤشرات تنافسية التعليم الابتدائي إلى مؤشرات مرتبطة بالتعليم الابتدائي بشكل مباشر، وتتمثل في جودة التعليم الابتدائي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة الإدارة المدرسية، ومعدل وصول الإنترنت للمدارس، وتدريب الهيئة التدريسية، وتوافر خدمات التدريبية المتخصصة، والثانية مؤشرات مرتبطة بالتعليم الابتدائي بشكل غير مباشر، وتتمثل في القدرة على الاحتفاظ بالمواهب، والقدرة على جذب المواهب، وتوافر الخدمات المالية، وتوافر أحدث التقنيات، وطبيعة الميزة التنافسية، والقدرة على الابتكار، والرغبة في تفويض السلطة، والإنفاق على البحث والتطوير.

١٧. إن اعتماد مدارس التعليم الابتدائي على مصدر واحد للميزة التنافسية يعرضها إلى خطر، وهو تمكن المنافسين الآخرين من تقليدها بسهولة، لذلك إذا أرادت مؤسسات التعليم الابتدائي أن تحقق ميزة تنافسية وبشكل مستمر فيجب أن تعدد مصادر الميزة التنافسية لكي تصعب على المنافسين اللحاق بها.

ثانياً: التصور المقترح:

تقتضي النتائج السابقة التي أسفرت عنها الدراسة، والتي تعكس واقع تنافسية التعليم الابتدائي، في مصر وموقعه بين دول العالم والدول العربية صياغة تصور مقترح يربط بين المتعلمين والمنهج والمعلمين والأنشطة الطلابية والإدارة، وقد توصل الباحث إلى تصور مقترح لتطوير الأداء بالمدارس الابتدائية لتحقيق الميزة التنافسية في

ضوء مؤشرات التنافسية العالمية وهذا التصور له فلسفة، ومرتكزات، وأهداف، وإجراءات وضمانات:

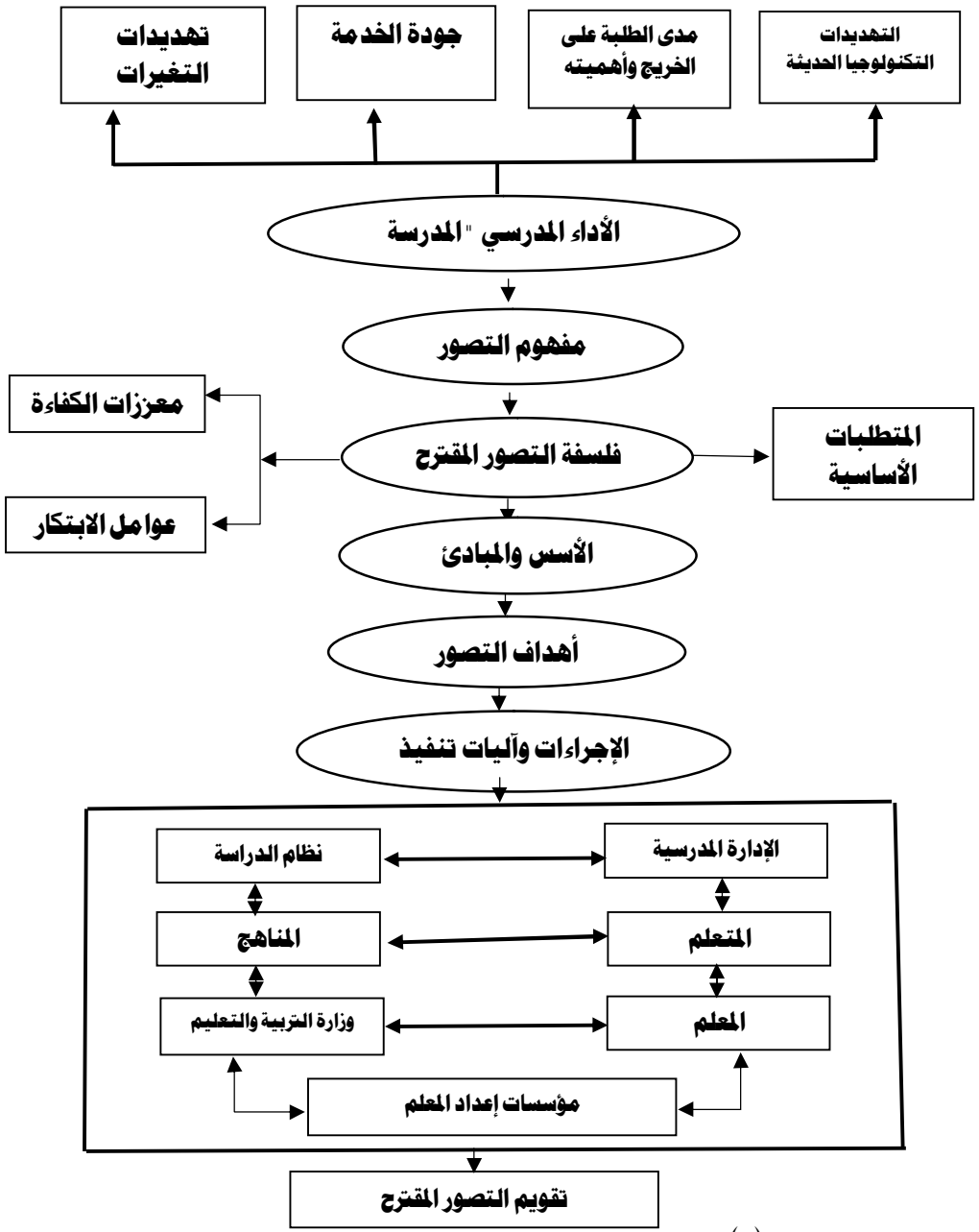

شكل (٢) رسم تخطيطي يوضح التصور المقترح من إعداد الباحث

١ – مفهوم التصور:

يتمثل في فهم دقيق للتعليم الابتدائي، ومعالجة واقعه ومشكلاته غير الملائم لتحقيق الميزة التنافسية، ومعالجة هذا الواقع والانتقال به إلى الوجود العالمي، بما يضمن قدرته على التنافس في السوق المحلي والعالمي، ودون أن يصطدم باللاواقعية أو اللاممكن.

٢_ فلسفة التصور المقترح:

في الوقت الذي أثرت فيه ثورة المعلومات والمعرفة على مجالات الحياة المختلفة، بدأ الاهتمام الكبير في تحقيق التنافسية في مجالات الحياة المختلفة بشكل عام، وبالتعليم بشكل خاص، لما له من دور مهم في التنمية البشرية، والتي من خلاله يرقي ويتقدم أي مجتمع من المجتمعات. ومن جهة أخرى أصبح تحقيق الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي وتطوير بنية التعليم ضرورة من ضروريات العصر.

ومن منطلق أن المدرسة – مؤسسة مجتمعية تربوية – لها دور مهم في المجتمع، فلابد أن تكون على درجة عالية من التنافسية، حتى تكون لها الريادة والتميز، وتكون قادرة على التنافسية ليس على المستوى المحلي، ولكن على المستوى العالمي، ويمكن للمدارس الابتدائية من معالجة مشكلة ضعف الميزة التنافسية من خلال: وزارة التربية والتعليم، وكليات التربية، والمدرسة، والمعلم، والمقررات الدراسية، والإدارة، والأنشطة، وطرق التدريس فلهذه العناصر تأثيرها في زيادة الميزة التنافسية.

بناء على الاعتبارات السابقة وغيرها تتشكل فلسفة التصور في أن المدرسة قادرة على تحقيق ميزتها التنافسية، طالما التزمت بتطبيق المعايير التنافسية العالمية، وذلك يفرض على مدارس التعليم الابتدائي تبني فلسفة تستند إلى التطوير المؤسسي المستمر في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية، مراعية الجوانب الأساسية والركائز التي تقوم عليها التنافسية العالمية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وأن يكون هدفها

المساهمة العملية الواقعية في تطوير التعليم الابتدائية، وحل مشكلاته، وتحقيق الميزة التنافسية.

لذا فقد حان الوقت في ضوء ما سبق لمحاولة تطوير التعليم الابتدائي، خاصة أنه بداية البذرة التي تنبت من خلالها مستقبل الأفراد في المجتمع، والارتقاء بهذه المدارس، في ضوء الأهداف والفلسفة المتبعة داخل المجتمع والمستندة إلى الفكر التنافسي.

٢ – الأسس التي ترتكز عليها فلسفة التصور:

ترتكز فلسفة التصور على مجموعة من الأسس التي ينبغي أن يلتزم بها، حتى يمكن تحقيق الميزة التنافسية في التعليم الابتدائي، وذلك على النحو التالي:

١- لقدرة المدرسة على الارتباط بالمجتمع وخدمة المجتمع دور في تحقيق الميزة التنافسية.

٢- يستند تحقيق الميزة التنافسية على منظومة مترابطة متشابكة تشتمل على المدرسة، ومؤسسات إعداد المعلم، والمتعلم، والمنهج، والأنشطة، والإدارة، والمدرسة.

٣- للمدرسة القدرة على تحقيق التنافسية، وذلك من خلال الالتزام بمعايير ومؤشرات التنافسية العالمية.

٤- لابد من تكاتف المؤسسات التربوية حتى يمكن لمؤسسات التعليم الابتدائي من تحقيق ميزتها التنافسية.

٥- لا تخلو أي مؤسسة تعليمية مهما كانت من المعلمين والعاملين والإداريين المبدعين فيها، مما يمكنهم من الرقي بالمؤسسة وتحقيق الميزة التنافسية بها.

٣ – أهداف التصور المقترح:

من خلال العرض السابق لفلسفة التصور المقترح، والأسس التي يقوم عليها، يمكن تحديد أهداف التصور، على النحو التالي:

- ♦ توظيف التكنولوجيا في جوانب العملية التعليمية داخل المدارس الابتدائية.
- ♦ إيجاد مصادر لتمويل التعليم الابتدائي حتى يتم التمكن من إنشاء مدارس، وتوفير المعامل اللازمة داخل المدارس.
- ♦ تحديد مجموعة من المواصفات التي ينبغي أن يتصف بها المعلم في التعليم الابتدائي، ليكون قادراً على تحقيق الميزة التنافسية.
- ♦ الاستفادة من القدرات الإبداعية من الإداريين والمعلمين في تطوير التعليم الابتدائي.
- ♦ تحديد المهام والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المعلم في التعليم الابتدائي، ليكون قادراً على تحقيق التنافسية.
- ♦ توجيه التعليم الابتدائي إلى الاهتمام بتدريس العلوم والرياضيات وفقاً لمدارس العلوم والتكنولوجيا.
- ♦ زيادة أعداد المعلمين المشاركين في البعثات الخارجية بهدف الاحتكاك والتعرف على الثقافات الأخرى.
- ♦ العمل على تطوير وتعديل بعض العلاقات، والعمليات الإدارية التي تخفف من حدة الاستبداد، وزيادة الجو الديمقراطي داخل المدرسة، والتخفيف من المركزية.
- ♦ إعادة بناء التعليم الابتدائي والاستفادة من نماذج الدول المتقدمة وتجاربها، خاصة تلك التي حققت درجات متقدمة على مؤشرات التنافسية العالمية.

٤- إجراءات وآليات تنفيذ التصور المقترح:

تتمثل إجراءات التصور المقترح فيما يلي:

نظام الدراسة:

- أن يدرس التلميذ ٢٠ حصة في الصفين الأول والثاني، و٢٥ حصة في الصفين الثالث والرابع، و٣٠ حصة في الصفين الخامس والسادس.
- التخفيف من حدة الاختبارات، فيجب أن يكون الاهتمام بالممارسة، وليس نتائج

الاختبارات.

- أن تكون الأهداف التعليمية للمدرسة الابتدائية مشتملة على النمو الإنساني، والأخلاقي، والمحافظة على الهوية، وتنمية المسئولية الاجتماعية، والمهارات الحياتية، والانتماء الوطني.
- قلة فترة العطلة الصيفية، فيجب ألا تزيد الإجازة عن ثلاثة أشهر خلال العام.
- أن تبنى نظام الدراسة على استخدام التقنيات الحديثة المتطورة.
- تخصيص معلم معين لمرافقة ومتابعة الفصل الدراسي من بداية الصف الأول وحتى الصف السادس، مما يسهل استخدام أنماط التعليم المناسبة لهم.
- تخصيص ١٠ دقائق بين الحصص لترتيب وتنظيم أدواتهم وجلوسهم واستعدادهم للحصة التالية.
- تخصيص بعض الحصص الدراسية، للتدريب على التفكير والإبداع، وتوفير الأنشطة الصفية، لإكساب الطلاب مهارات التفكير.
- زيادة الحصص الخاصة بمقررات الموسيقى، والفنون، والأعمال اليدوية كلما تقدم التلميذ في السن.
- قصر اليوم الدراسي، وجعله لا يزيد عن أربع ساعات يومياً.
- توفير مساعد للمعلم في كل فصل، مهمته متابعة التلاميذ الذين لم يفهموا.
- جعل نظام التقويم مستمراً ومراعاة ضرورة توافر التغذية المرتجعة حتى في نهاية العام الدراسي.

الإدارة المدرسية:

- وضع رؤية ورسالة موحدة وأهداف واضحة في المرحلة التعليمية في ضوء معايير التنافسية العالمية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات ومصادر التعلم المختلفة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في إكساب المتعلمين المهارات والمعلومات الجديدة.

- تشجيع المعلمين الذين يفتقرون إلى الخبرة، وتوعيتهم بأهمية الميزة التنافسية لمؤسستهم .
- توفير نظام للمحاسبية يعتمد على الثواب والعقاب للمعلمين والمتعلمين في القيام بمسئوليتهم.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المرءوسين، ومع العملاء من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الكثير من الأزمات.
- وضع نظام لتقييم المعامل المدرسية، والفصول، والتعرف على إمكاناتها البشرية، والمادية، والتكنولوجية، في ضوء معايير التنافسية العالمية.
- التأكيد على أهمية امتلاك المؤسسات لموارد تتسم بالندرة، بقطع النظر عن التكلفة، لما لها من أهمية قصوى، في تحقيق الميزة التنافسية واستدامتها.
- وضع نظام مدرسي موجه نحو الفهم، وحل المشكلات وما شابه.
- التعامل مع الفصول الدراسية، كما لو كانت مختبرات من أجل التجديد، والابتكار، والتواصل.
- الاستفادة من التكنولوجيا في التعامل مع المراسلات بالبريد الإلكتروني، وإرسالها ومراجعتها من قبل المعلم، وإرسالها مرة أخرى.
- تفعيل الدور الإرشادي للمدرسة، من خلال تخصيص حصص لتقديم المشورة التعليمية للطلاب في المدرسة.
- إنشاء وحدات بحثية داخل المدارس، لكي يمكن من خلالها وضع مقترحات التطوير الذاتية.
- توفير جو نفسي مريح وآمن يعمل على تحفيز وتسهيل وتحسين التعلم لدى التلاميذ.
- وضع خطة لتعليم التلاميذ الاسترخاء، كجانب من العمل المدرسي.
- توفير مديرين أكفاء وضرورة الثقة فيهم، حتى يكونوا مبدعين وليس مسيرين، وذلك من خلال تنمية مهاراتهم المختلفة بحصولهم على دورات تدريبية في مجال الإدارة.
- الاهتمام بتحفيز المعلمين المبدعين، وتشجيعهم عن طريق الرواتب والحوافز غير المادية .

المعلم:

- الاهتمام بجعل التدريس في صورة مشروعات أو رحلات علمية، حتى تمكن المتعلمين باكتساب المهارات المطلوبة.
- يبنى التدريس على مهارات الإنتاج المعرفي المرتبط بالتكنولوجيا المتطورة.
- زيادة الحوافز المادية للمعلمين، حتى يستطيع المعلم أن يقوم بدوره على أكمل وجه، دون الحاجة، إلى البحث عن مصادر أخرى.
- اعتماد طرائق تدريس قائمة على حل المشكلات، والاكتشاف حتى تمكن المتعلمين من الممارسة والمعايشة الفعلية للمواقف التعليمية.
- أن يكون المعلم عصريا قادرا على العطاء أكاديمياً، ويمتلك المهارات التكنولوجية، ومهارات الحوار والنقاش والتفاوض وتقبل الرأي الآخر.
- أن يؤدي المعلمين أدوارهم جنباً إلى جنب مع الذين يعملون في المكتبات، ومراكز العلوم والمتاحف.
- الاهتمام بالتغذية الراجعة، فلابد من تخصيص وقت إضافي حتى يمكن مناقشة درس واحد.
- يجب أن يكون المعلم قادراً على استخدام التفكير والاستقصاء القائم على التفكير التأملي.
- أن يتمكن المعلم من مهارات التدريس التي تجعل التعليم يتمركز حول المتعلم، فيخصص المعلم ٦٠٪ من وقت الحصة للمتعلم، و٤٠٪ للمعلم.
- تخفيف المعلم من حجم الواجب المنزلي، ولا يزيد فترة عمله عن نصف ساعه.
- الاهتمام بتعليم التلاميذ من خلال اللعب، واستخدام التجارب العملية في التعليم، وليس التلقين.
- ضرورة بناء علاقات إيجابية بين المعلم وزملائه المعلمين وبينه وبين تلاميذه.
- الاهتمام بتحفيز التلاميذ المبدعين، وتشجيعهم عن طريق الحوافز غير المادية .

المناهج:

- ضرورة بناء المناهج على مقررات العلوم، والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات، والتي لها فوائد معيشية مباشرة من ناحية، ولها ميزة تنافسية من الناحية الأخرى.
- الاهتمام بإعداد المقررات بشكل يسهم في تنمية الجوانب الابتكارية، ولا تعتمد على مجرد الحفظ والاستظهار، ولكن يعتمد على تنمية الجوانب العليا في التفكير.
- تحويل المتعلم من مجرد منفعل مع المقررات إلى فاعل ومنتج حتى يستخدم قدراته الذهنية في تناول المفاهيم ومعالجة المعلومات.
- التركيز على كيفية استخدام الرياضيات، والعلوم، في مواقف الحياة المختلفة.
- الاستدلال في إعداد المنهج بنصوص من مصادر متعددة، منها المواقع الموجودة على النت.
- إشراك جميع الجهات ذات العلاقة بمصلحة التلاميذ في إعداد المناهج وتطويرها.
- أن يتم تدريس مقررات العلوم الصحية والبيئية بداية من الصف الأول الابتدائي.
- إعادة تطوير المناهج لكي تتفق مع مفهوم التعايش والتعليم هو الحياة.
- تطوير المناهج باستخدام الأساليب الحديثة، وإعداد المناهج الإلكترونية للتخلص التدريجي من المناهج الورقية.

مؤسسات إعداد المعلم(كليات التربية)

- إنشاء وحدة ذات طابع خاص، تكون مهمتها زيادة التعاون والتواصل بين كليات التربية في الأقاليم ومديرية التربية والتعليم، في الإقليم نفسه لكي يتم مواجهة المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في الإقليم، وفي المجتمع ككل، من خلال إجراء الكليات البحوث والدراسات والرسائل العلمية لحل هذه المشكلات.
- تدريب المعلمين في مختلف التخصصات على اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بتنمية الإبداع.
- أن يتم إعداد المعلم عصريا قادرا على العطاء أكاديمياً، ويمتلك المهارات التكنولوجية، ومهارات الحوار والنقاش، والتفاوض، وتقبل الرأي الآخر.
- إعادة النظر في أنظمة القبول الخاصة بكليات التربية، فلابد أن يحقق الطالب مستوى عالياً في اختبار القبول حتى يتم قبوله في كلية التربية، وذلك بغض النظر عن درجته

في الثانوية العامة، مع مراعاة درجته في مادة التخصص.

- تحول البرنامج الخاص بإعداد المعلم من برنامج دراسي عادي إلى برنامج إعداد المعلم القائم على البحث.
- زيادة سنوات الدراسة بكلية التربية لتصبح ست سنوات، لتكون السنة الخامسة بمثابة سنة للممارسة العملية، والسنة الخامسة والسادسة معاً لإعداد رسالة الماجستير.
- إعداد معلم ملم بفلسفة تقوم على الميزة التنافسية، ومسايرة المعايير العالمية في اختيار المعلمين.

وزارة التربية والتعليم:

- قيام اللجان المتخصصة في وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع كليات التربية من أجل إعداد معايير تحقق التنافسية لتقييم البرنامج الدراسي، حتى يتم تقييمه كل عام.
- وضع ميثاق شرف أخلاقي خاص بمهنة التعليم لتصبح جزءاً للحكم على أداء المعلم.
- إعادة النظر في المهارات الخاصة بالمتعلمين والصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، والاعتماد، بحيث تضمن تحقق التنافسية.
- الاهتمام بتوفير التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال الإلكتروني والإنترنت داخل مدارس التعليم الابتدائي.
- قيام وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع كلية التربية بوضع خطة لتطوير مؤهلات المعلمين الحاليين، ووضع خطة لحصول المعلمين على الماجستير، وعدم قبول معلمين إلا إذا كانوا حاصلين على ماجستير بعد الانتهاء من تطبيق الخطة.
- تطبيق نظام أوراق العمل أو نظام الحقيبة التعليمية في تقويم المتعلمين في جميع الصفوف الدراسية من الصف الأول إلى السادس.
- وضع شروط خاصة لمن يتولى مسئوليات خاصة بالجودة تعتمد على الكفاءة، ولا تعتمد على التعيين.
- ضرورة إلغاء دراسة المواد بلغة أجنبية ولا مانع من دراسة لغة أجنبية في المرحلة الابتدائية، والاهتمام بدراسة اللغة العربية.

- بناء معايير تنافسية لمعلم التعليم الابتدائي.
- إعادة النظر في معايير اعتماد مؤسسات التعليم الابتدائي.
- مشاركة جميع الأطراف المعنية بالتعليم الابتدائي(المعلمين- والإداريين- وأولياء الأمور- والمجتمع بكل مؤسساته) في تطويره والرقي به بشكل مستمر.
- قيام اللجان المتخصصة في وزارة التربية والتعليم بإعداد معايير تحقق التنافسية لتقييم البرنامج الدراسي، حتى يتم تقييمه كل عام.
- إنشاء صندوق للتبرعات لمساعدة أبناء الأسر الفقيرة مادياً وعلمياً وصحياً، حتى لا ينخفض المستوى التعليمي نتيجة لعدم القدرة على المتابعة، لرغبة أسرته في قيامه بعمل لمساعدتهم.
- الحرص على تبادل خبرات المدارس المتقدمة مع المدارس الأخرى حتى تعم الفائدة، وذلك من خلال شبكة انترانت خاصة بالمدارس.
- التوسع في إنشاء المدارس، لتلافي الازدحام والكثافة الزائدة في الفصول، بحيث لا يزيد الفصل عن ٣٠ تلميذاً كمرحلة مبدئية للتطوير.
- ضرورة وضع لوائح تنظيمية حول العمل المدرسي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، وإيضاح أهميتها، من خلال ورش العمل والمؤتمرات .
- التخلص تماماً من معلمي الضرورة الذين لم يحصلوا على مؤهل تربوي، فلا يصلح أن يقوم بمهنة التعليم كل من لا يستطيع الحصول على وظيفة.
- الاهتمام بتطبيق نظام الفصول المفتوحة، والتي تمكن المديرين والموجهين بتخصيص حصص معينة لكي يقوموا بملاحظة العمل داخل الفصل في أي وقت.
- إلغاء المدارس الأجنبية ، والتوسع في تدريس اللغات الأجنبية على أن يبدأ تدريسها بعد الثلاث سنوات الأولى.
- تفعيل دور وصلاحيات نقابة المعلمين، فلا يكون دورها شكلياً.
- أن تقوم الوزارة بتخصيص جائزة سنوية تقدم للمعلمين المتميزين في المدارس الابتدائية.
- وضع خطة خمسية لإنشاء مدارس ابتدائية لاستيعاب كل التلاميذ والتخلص من الازدحام داخل الفصول، فيجب ألا يزيد الفصل الواحد عن ٢٠ تلميذاً.

- وضع قوانين للقضاء على ما يقوم به بعض المعلمين من عقاب بدني، ونفسي قاسي، على تلاميذ المرحلة الابتدائية.
- الاهتمام بإقامة البنية التحتية للمجتمع الرقمي وشبكات الاتصالات لمدارس التعليم الابتدائي.
- الاستفادة من الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي خاصة مع فلندا وسويسرا لإحداث الاصلاحات في التعليم الابتدائي، بما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية.
- الاحتفاظ بالعاملين والمعلمين الذين يمكنهم تحدي الوضع الراهن، ويستطيعون العمل تحت الضغط، والذين يمتلكون مواهب خاصة، ووضع آليات تحفيزية لجذب المواهب الموجودة في الأماكن الأخرى.
- وضع آليات لزيادة تمويل التعليم الابتدائي، سواء أكان من ميزانية الدولة أم من مساهمات أهلية، أو شركات خاصة، أو تبرعات، أو أوقاف خاصة بالتعليم، أو إنشاء شركات يكون مردودها لزيادة ميزانية التعليم الابتدائي.
- التخفيف من حدة البيروقراطية والمركزية لكى يكون لمؤسسات التعليم الابتدائي في المستوى الأقل حرية في اتخاذ بعض القرارات.
- تطوير الأكاديمية المهنية للمعلم، بحيث تكون قادرة على توفير الخدمات التدريبية وتدريب العاملين، والتعاون بينها وبين كلية التربية، حتى يمكن إجراء بحوث لتطوير التعليم الابتدائي.
- تخصيص تمويل خاص لدعم الأنشطة التي تشوبها المخاطرة، والتي نحتاج لتطويرها بشكل سريع.

المتعلم:

- تنمية قدرات المتعلم على إنتاج أفكار، تتسم بالأصالة، والطلاقة، والمرونة.
- احترام ودعم استقلالية المتعلمين، هو السبيل الوحيد لتحقيق الميزة التنافسية.

- التعرف على المهارات التي يحتاجها الطلاب ليتناسب إعدادهم مع عالم سريع التغير.
- لابد من توافر أساليب محفزة على التعلم، حتى تكون هناك رغبة لدى التلاميذ للتعلم، فلا يوجد تعلم بالإجبار.
- تشخيص أماكن القوة والضعف لدى التلاميذ بشكل مستمر.
- البدء بفهم التلاميذ قبل وضع المناهج الدراسية.
- الاهتمام بالتلاميذ ذوي صعوبات التعلم والموهوبين في آن واحد.
- توفير معلم مؤهل للتلميذ المعوق لمساعدته على التواصل مع زملائه العاديين.

٥- تحديد الضمانات الواجب توافرها:

هناك مجموعة من الضمانات العامة التي يجب توافرها لنجاح هذا التصور المقترح أهمها:

١- اعتماد التخطيط المستقبلي لمؤسسات التعليم الابتدائي لتحقيق الفاعلية، يكشف الآراء والاتجاهات والميول المستقبلية نحو الإبداع .

٢- توفير نظام يضمن نجاح برامج إعداد المعلم.

٣- عقد ندوات، ومؤتمرات، ودورات تدريبية لكل من المعلمين، والعاملين، لبناء المهارات بصفة دورية، واعتماد الحوافز المختلفة لرفع كفاءة العاملين والمعلمين.

٤- تغيير النظرة المجتمعية للتعليم من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية المختلفة، حتى تقدر الأسر التعليم وتشعر بأهميته.

٥- المحافظة على اللغة العربية ومقاومة انحسارها داخل المدارس في مواجهة اللغة الأجنبية (الإنجليزية).

٦- الاهتمام بالعنصر البشري بصفته قدرة فكرية ومصدر للمعلومات، والاقتراحات، والابتكارات، وعنصراً فاعلاً وقادراً على المشاركة الإيجابية.

٧- ضرورة تكاتف الجهود بين ما تقوم به المدرسة وما يعايشه الطالب في المنزل، وما تقدمه المؤسسات التربوية الأخرى، من أجل تطوير التعليم.

٨- أن تتعهد الدولة بتوفير الاحتياجات التعليمية الخاصة بكل تلميذ على حدة.

٩- تحقيق التواصل المستمر بين المعلمين والإداريين وأولياء أمور التلاميذ والقائمين على إعداد برامج التعليم الابتدائي وتطويره.

١٠- حصول جميع الأفراد على أفضل تعليم دون الاعتبار للخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بشكل دقيق.

١١- الاهتمام بتقديم نماذج لتجارب بعض الدول التي تحقق درجات متقدمة في التنافسية العالمية للاستفادة منها في تطوير التعليم الابتدائي.

٦- الأداءات المتوقعة نتيجة تنفيذ التصور:

في حالة تطبيق هذا التصور، فإنه يتوقع تحقق بعض النتائج التالية:

- التغلب على جوانب الضعف الموجودة في المدارس الابتدائية، سواء في المناهج، أو في الإدارة، أو التقويم.
- زيادة الإقبال على المدارس الابتدائية من قبل الأسر على المستوى المحلي والعالمي.
- زيادة مستوى التلاميذ خريجي المدارس الابتدائية في مصر، ورفع كفاءتهم في المدارس الإعدادية في مصر.
- التخفيف من تكدس الفصول بالأعداد، نظراً لقبول عدد قليل من التلاميذ بكل مدرسة.
- زيادة الرغبة من قبل المعلمين بالتدريس، بالتعليم الابتدائي، وعدم هجرة الكفاءات إلى الخارج.
- إنتاج الأفكار وزيادة القدرات الإبداعية، سواء من قبل المعلمين والإداريين، أو من قبل إدارة المدرسة.
- التخفيف من حدة تمركز الإدارة في يد الرئيس، والاهتمام بمبدأ تفويض السلطة.

٧- آليات تقويم التصور:

- التقويم الذاتي والتطوير لتمكين المدارس من تقييم أدائها خلال فترة زمنية واتخاذ

الخطوات المناسبة للتحسين.

- إجراء دراسات استطلاعية كل سنة، لمعرفة مدى التطور في الأداءات ومعرفة درجة التطور في المدارس الابتدائية.
- إعداد مقاييس للتدرج لمعرفة درجة الرضا من قبل المعلمين والعاملين والإداريين، لمعرفة مستوى قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالمواهب والجذب للمواهب المختلفة.
- إجراء مقابلات من خلال لجان معدة للمتابعة، لتقويم المناهج، وكفاءة المعلمين ومدى قدرة المؤسسة على إشباع رغبات العملاء.
- قياس نسبة القبول للمدارس الابتدائية سنوياً، ومدى التخفيف من حدة التسرب.
- إعداد مقاييس للاتجاهات، لمعرفة اتجاهات المعلمين والتلاميذ وأولياء الأمور تجاه المدارس الابتدائية.

المراجـــع

أولاً: الكتب:

١. حسن على الزغبي، **نظم المعلومات الاستراتيجية مدخل استراتيجي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢. جمال الدين المرسى، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية – مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن ٢١**، القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

٣. رفاعي محمد الرفاعي، محمد أحمد عبد المتعال، **الإدارة الاستراتيجية**، عمان: دار المريخ للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، ٢٠٠١.

٤. زغدار أحمد، **المنافسة التنافسية**، دار جدير للنشر، الأردن، ٢٠١١.

٥. صالح عبد الرضا رشيد، إحسان دهش جلاب، "**الإدارة الاستراتيجية مدخل تكاملي**"، الأردن: دار المناهج، ٢٠٠٨.

٦. طارق نوير،" **دور الحكومة الداعم للتنافسية : حالة مصر**"، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٢.

٧. طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، **الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل**، عمان: وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.

٨. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط١، ١٩٩٩.

٩. عبد الستار العلي، **إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل كمي**، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

١٠. عبد الستار محمد العلي، **إدارة الإنتاج والعمليات**، الأردن: دار وائل للنشر، ١٩٩٩.

١١. عبد السلام أبو قحف، **كيف تسيطر على الأسواق**، بيروت: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، (د:ت).

١٢. علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، **إدارة المعرفة**، الأردن: دار صفاء للنشر، ٢٠٠٩.

١٣. على السلمي، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو٩٠٠٠**، القاهرة: دار غريب للنشر، ١٩٩٥.

١٤. عمار بوشناق، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها وتنميتها وتطويرها**، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

١٥. فايزة بريش، **دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية**، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ٢٠٠٥.

١٦. مايكل بورتر، **الاستراتيجية التنافسية**، (ترجمة) عمر سعيد الأيوبي، الإمارات: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠.

١٧. نبيل محمد مرسي، **استراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل استراتيجي**، مصر: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

١٨. _____، **استراتيجية الإدارة العليا**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٦.

١٩. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية، ١٩٩٨.

٢٠. هبة نخلة، **مسألة النوعية في التربية**، بيروت: مؤسسة نوفل للتوزيع، ٢٠٠٣.

٢١. وديع محمد عدنان، "**محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية**"، بحوث ومناقشات، تونس١٩- ٢١ جوان، ٢٠٠١.

٢٢. يوسف النسور، **اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي**، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٧.

ثانياً: التقارير:

٢٣. المجلس الوطني المصري للقدرة التنافسية، **تقرير القدرة التنافسية المصرية**، القاهرة: مايو ٢٠٠٦.

٢٤. المجلس الوطني المصري للتنافسية، **تقرير التنافسية المصرية٢٠١٠**، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠.

٢٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير- البنك الدولي، **مراجعات لسياسات التعليم العالي: التعليم العالي في مصر**،(ترجمة) البنك الدولي ووزارة التعليم العالي في مصر،٢٠١٠.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

٢٦. أحمد خليل الحسيني وآخرون، "إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية"، **مجلة بابل للعلوم الإنسانية**، العدد الرابع، ٢٠١٣.

٢٧. آمال سيد مسعود، "ملامح استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية للمدارس الحكومية بالتعليم العام في مصر"، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد التاسع والثلاثون، مجلد ٣، ٢٠١٥.

٢٨. أمل عبد الفتاح محمد، "الخبرة الأسكتلندية في جودة التعليم المدرسي وإمكانية الإفادة منها في مصر"، **مجلة التربية**، مصر، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع والعشرين، أبريل ٢٠٠٩.

٢٩. أميمة مصطفى كامل، مدى فاعلية البيئة المدرسية على تنمية الابتكار ومفهوم الذات، **دراسات تربوية واجتماعية**، مصر، مجلد الحادي عشر، العدد الأول، ٢٠٠٥.

٣٠. بسام منيب على الطائي، إسراء وعد الله قاسم، "الأثر التتابعي لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة والتغيير التنظيمي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة استطلاعية في كلية الحدباء الجامعة"، **مجلة دراسات إدارية**، العراق، المجلد الخامس، العدد العاشر، ٢٠١٣.

٣١. جوبر محمد، إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المصرفية- دراسة حالة في القطاع المصرفي الجزائري، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، ٢٠١٢.

٣٢. خليل سيد محمد، "قياس القدرة التنافسية في المؤسسات التعليمية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ١٩٩٩.

٣٣. ريحان الشريف، هوام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد الثاني والثلاثون، المجلد، ٢٠١٣.

٣٤. صابر عدلي شاكر، "إصلاح التعليم والتنافسية في ضوء التجارب الدولية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان، العدد الثاني، ٢٠١٢.

٣٥. طه حسين نوي، "الاستثمار في رأس المال المعرفي ودوره في بناء الميزة التنافسية للمنظمة"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.

٣٦. عثمان بن عبدالله الصالح، "تنافسية مؤسسات التعليم العالي"، **مجلة الباحث**، جامعة المجمعة، السعودية، العدد العاشر، ٢٠١٢.

٣٧. لبنى محمود عبد الكريم، "تعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي المصري على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية"، **مجلة التربية**، العدد التاسع والثلاثون، المجلد السادس عشر، فبراير ٢٠١٣.

٣٨. محمد حسن رسمي وآخرون، تفويض السلطة في الإدارات التعليمية وأثره على فاعلية الأداء، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، المجلد السابع والعشرون، العدد السادس بعد المائة، أبريل ٢٠١٦.

٣٩. محمود حسين الوادي، على فلاح الزغبي، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية(دراسة تحليلية)، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الرابع، العدد الثامن، ٢٠١١.

٤٠. محمود علي الروسان، "العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد الثالث والستين، ٢٠٠٧.

٤١. منصور مصطفى، الذهبي إبراهيم، "دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد الخامس، فبراير، ٢٠١٤.

٤٢. ناجي بن حسين، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد الواحد والثلاثين، المجلد ب، ٢٠٠٩.

٤٣. نازم ملكاوي، وعبد السلام نجادات، "تحديات التربية العربية في القرن الواحد والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية**، العدد الثاني، المجلد الرابع، ٢٠٠٧.

٤٤. نوري منير، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عدد الرابع، ٢٠٠٦.

٤٥. وديع محمد عدنان، "القدرة التنافسية وقياسها"، **سلسلة جسر التنمية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر،٢٠٠٣.

٤٦. يوسف سيد محمود، "التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية : مدخل لتطوير التعليم الجامعي"، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة صنعاء، العدد السادس، يونيو ٢٠٠٤.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

٤٧. أحمد عوني أحمد، "دور أنشطة اللوجستك في تعزيز المزايا التنافسية، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات لطبية في نينوي"، **رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠١٠.

٤٨. أروى عطا فضيل المناصير، "درجة ممارسة إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الثانوية العامة وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية وضمان جودة التعليم في مدارسهم"، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٢.

٤٩. أسامة أحمد عبد السلام، "الخدمات الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وعلاقتها بالميزة التنافسية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٧.

٥٠. إسماعيل صبحي كحيل، "إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية- دراسة تطبيقية على جامعة فلسطين"، **رسالة ماجستير**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، ٢٠١٦.

٥١. القضاة عبدالله، "المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني . دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير**، اقتصاد، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١.

٥٢. بدر مبروك العتيبي، "جامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات تسويق الخدمات للجامعات السعودية"، **رسالة الدكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، ٢٠١٥.

٥٣. جوبر محمد، "إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المصرفية- دراسة حالة في القطاع المصرفي"، **رسالة ماجستير**،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، الجزائر، ٢٠١٢.

٥٤. خالد أحمد عبد الحميد قشقش، "إدارة رأس المال الفكري ودوره في تعزيز الميزة التنافسية: دراسة تحليلية على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، ٢٠١٤.

٥٥. عبد الحكيم عبدالله النسور، "الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٩.

٥٦. عبد الرحمن المقادمة، "دور الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة حالة الجامعة الإسلامية- غزة"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.

٥٧. عثمان بن عبدالله بن محمد صالح، "بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ٢٠١٢.

٥٨. على أحمد ديوب، "عوامل تعزيز القدرة التنافسية ومدى إمكانية تفعيلها في الصناعات السورية"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦.

٥٩. على كنانة محمد عبد المجيد، "التعليم الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموذج مقترح في جامعة الموصل"، **رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٦٠. علي محمد على، "متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي"، **رسالة**

ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.

٦١. عيسى الأسطل، "درجة ممارسة مديري المدارس الخاصة في محافظات غزة الادارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية للمدرسة"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٣.

٦٢. فاطمة محمد الربابعة، "دور سياسات الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات العامة مع التطبيق على الجامعة الأردنية"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٦٣. مروان الدهدار، "العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦.

٦٤. هلالي الوليد، "الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة: الشركة الجزائر للهاتف النقال"، **رسالة الماجستير**، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠٠٩.

٦٥. يحضية محمد فاضل سملالي، "أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية والتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)"، **رسالة دكتوراه**، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.

رابعاً: المؤتمرات واللقاءات:

٦٦. على الناظر، "دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية"، **الملتقى الوطني الأول حول الجامعات الفلسطينية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، ٢٠٠٩.

٦٧. ماهر حسن المحروق، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، **ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية، تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية**، منظمة العمل العربية في دمشق – الجمهورية العربية السورية، ٦– ٢٠٠٩/٧/٨.

٦٨. محمد إبراهيم، "المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول"، **المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي (اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي)**، ١- ٢ نوفمبر ٢٠٠٩، جامعة المنصورة.

٦٩. محمود رابح، "دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة"، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠٠٩.

٧٠. نوال نصر، "الإدارة الإلكترونية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي(تجارب أوروبية)"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة، عين شمس، نوفمبر ٢٠١٣.

خامساً: المراجع الأجنبية:

71. Al dakeel,Taghreed M., Almannie &Mohamed A, Achieving Competitive Advantage in Human Resources Management in General School District of Riyadh in Saudi Arabia", **Journal of Education and Practice**, Vol.6, No.23,2015.

72. Betlis, R.A. & Hitt, M.A, The New Competitive Land Scape. **Strategic Management Journal,** 16, 2000, 7-19.

73. Covin, J. G. and Slevin, D. P and Heeley. M. B. Pioneers and Followers: Competitive Tactics, Environment,

and Firm Growth. **Journal of Business Venturing,** 15(2), 2000.

74. Delaney,Anne Marie, Designing Retention Research for Assessment and Enhanced Competitive Advantage", **Tertiary Education and Management**, Vol.14, No.1, Mar 2008.
75. Diana Epstein, **Investing in Education Powers U.S Competitiveness**, Center for American Progress, U.S.A,2006.
76. Hopkins, Christopher D.,Raymond, Maryanne; Carlson, les, Education Students to Give Them a sustainable Competitive Advantage, **Journal of Marketing Education**, v33,n3, Dec 2011.
77. Karnyshev,A.D.; Kostin,A.K. Intercultural competence as a competitive Advantage of Secondary School Graduates, **Russian Education and Society**, Vol.52,No.11, Nov 2010.
78. Michael E.Porter, **The Five Competitive Forces that Shape Strategy**, Harvard business review, 2008.
79. _____, **L' Avantage Concurrentiel** , Paris, Dunod, 2000.
80. Noe, Raymond & Hollenbeck, John & Gerhart, Barry & Wright, Patrick, **Human Resource Management: Gaining A Competitive Advantage,** Fifth Reprint, Tata Mcgraw-Hill , New York, USA,2008.
81. Porter,M., **Competitive Advantage of Nations**, USA, Harvard Business Review, Inter-edition. 1998.

82. Stephen Gibbons et al., **Competition, Choice and Primary School Performance,** Center for the Economic of Education Work Programme , UK, 2005.
83. World Economic Forum, **Insight Report: The Global Competitiveness Report 2016–2017**.
84. _____, **Insight Report: The Global Competitiveness Report 2015–2016**.
85. _____, **Insight Report: The Global Competitiveness Report 2014–2015**.